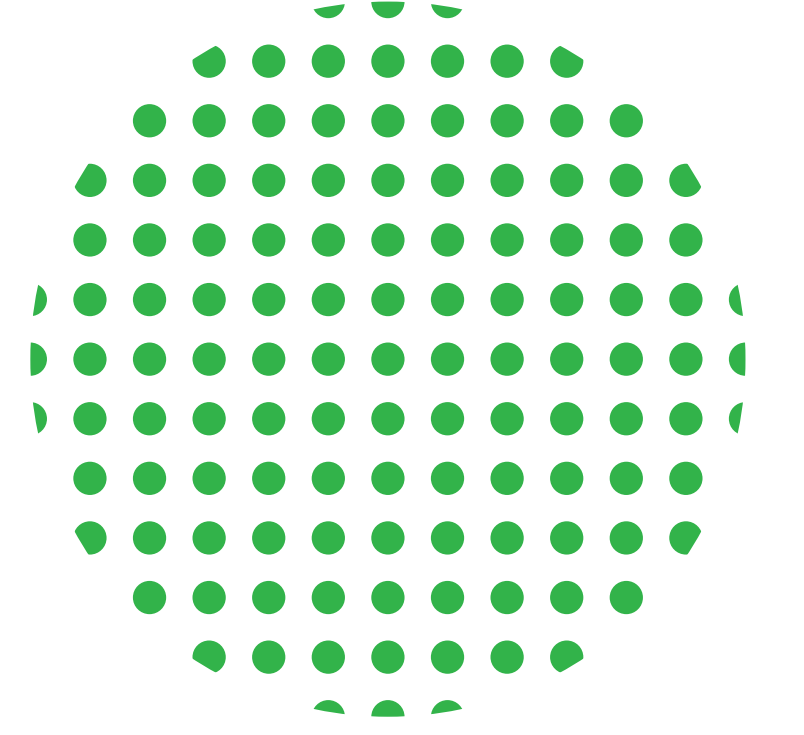


التمويل الإسلامي وإعادة إقامة الميزان في زمن الأثقل الأخلاقي

إعادة إقامة الميزان في عصر الاستعمار الكربوني،
واستيلاء أصحاب المليارات وعقيدة النمو المطلق.

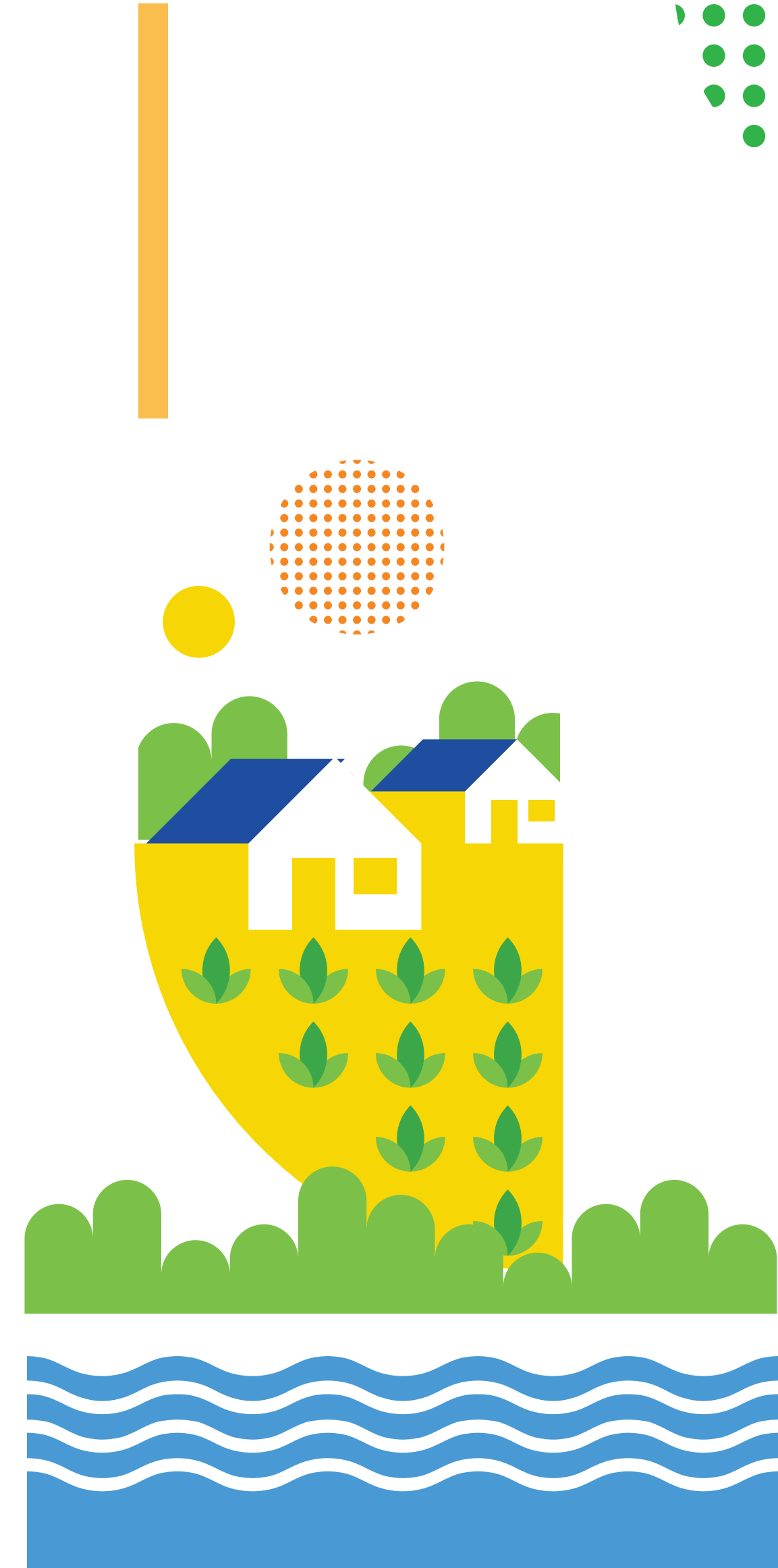
تقرير حوار تحالف أمة لأجل الأرض ذاتي التنظيم للمساهمة في
حصيلة التقييم الأخلاقي العالمي في إطار مؤتمر الأمم المتحدة في
شأن تغير المناخ (COP30)
تحالف أمة لأجل الأرض | تشرين الأول / أكتوبر 2025

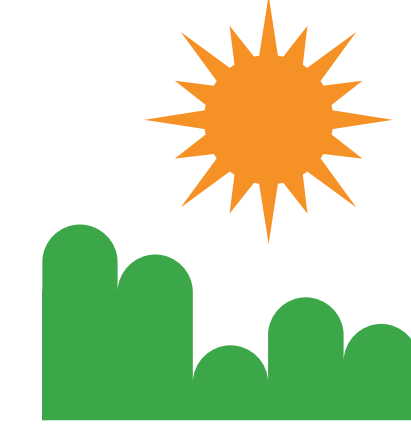
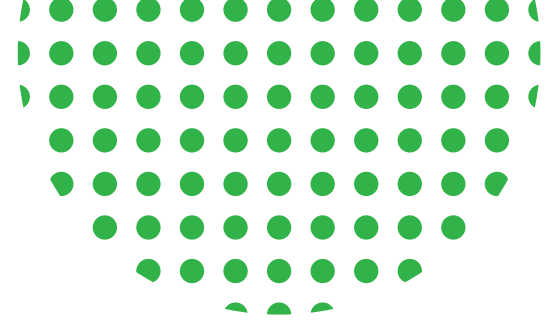




"وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ. أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ.
وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ. وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا
لِلْأَنَامِ." (القرآن الكريم، السّورة 55، الآيات 7 إلى 10)

تحدّد هذه الآيات الأساسيّة الميزان الإلهيّ الذي يحكم الوجود. وبحسب علم نشأة الكون الإسلاميّ، فإنّ التّناغم الرّياضيّ الذي يُبقي الكواكب في مداراتها، هو نفسه الذي يحفّظ توازن مناخ الأرض ويضمن العدل في توزيع الموارد ويضع الحدود التي فيها تُزهر الحياة. واليوم، فيما يديّم الاستعمار الكربونيّ استخراج الموارد من باطن الأرض، ويستولي أصحاب المليارات على ثرواتٍ لم يُعهد لها مثيلٌ من قبل، وتؤول عقيدة النموّ المُطلق إلى انهيار حضاريّ، يقف التّمويل الإسلاميّ مشلولاً، عالقاً ما بين هدفه المُقدّس ووجوده في الوضع الرّاهن. لذا، ينظر هذا التّقدير في كيفيّة حلّ هذا الشّلي وإعادة إقامة الميزان.

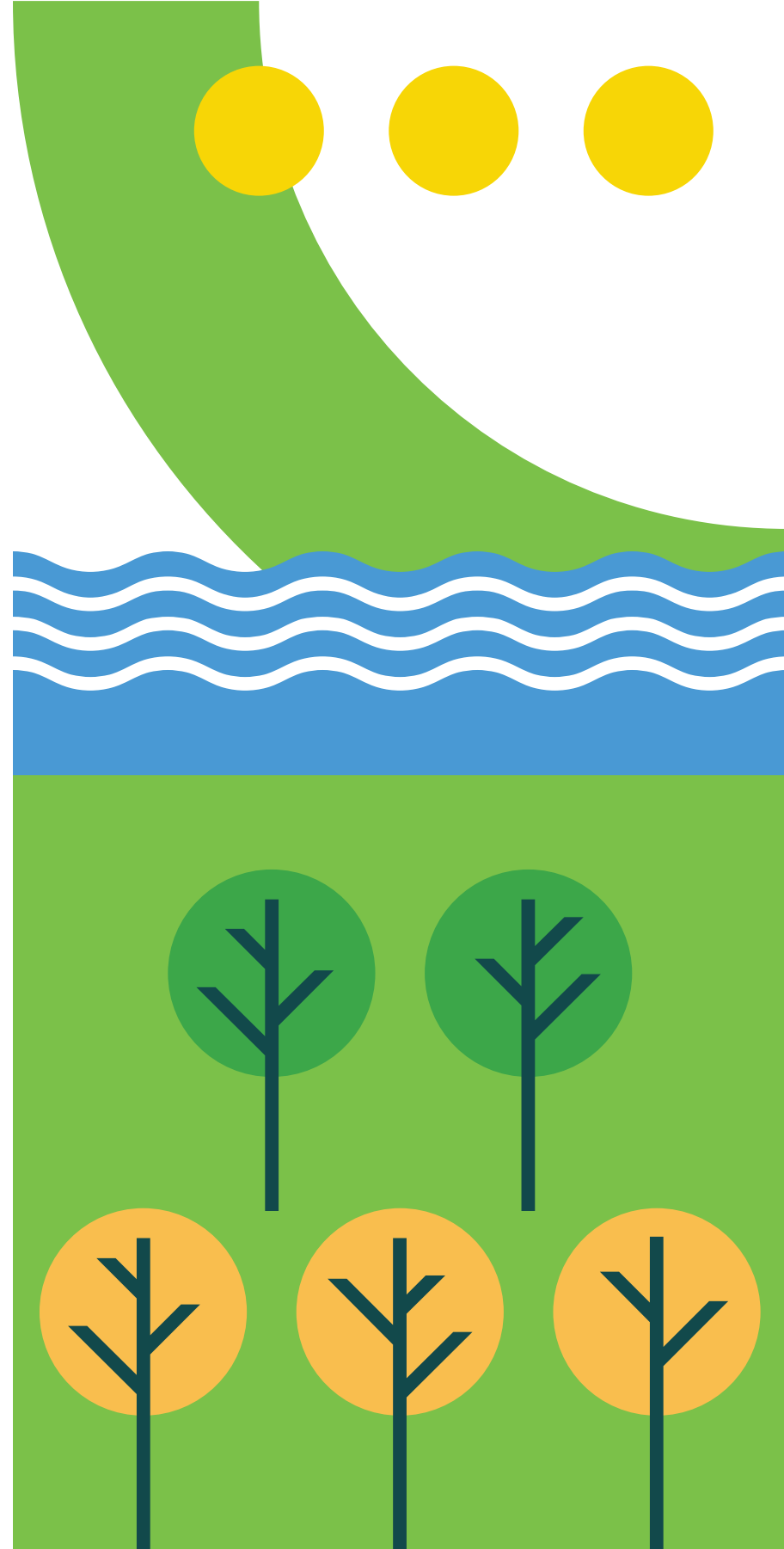




المحتوى



• الملخص التنفيذي	4
• أمة	7
• تحالف أمة لأجل الأرض	8
• مبادرة استخلاص الحصىة الأخلاقية العالمية: إطار عمل للمراجعة الأخلاقية	9
• القسم الأول: عقيدة النمو غير المُستدام مُقابل الميزان	12
• القسم الثاني: هيكل استخراج الموارد في الاستعمار الكربوني	15
• القسم الثالث: تجزئة المعرفة، آلية للسيطرة	18
• القسم الرابع: من مراعاة الحلال إلى التحوّل إلى الطيب	20
• القسم الخامس: بدائل الاقتصاد الأخلاقي المُستقاة من السنة الإسلامية	22
• القسم السادس: سبعة نداءات أخلاقية موجهة لمؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغيّر المناخ	24
• الخاتمة: ساعة الحسم	27
• المراجع الأساسية	28



المُلخَص التَّنفيذِيّ

في أيلول / سبتمبر 2025، التأم أعضاء تحالف أمة لأجل الأرض فعدّوا حوارًا ثنائي اللّغة (عربيّ/ إنكليزيّ) عبر الانترنت بهدف المساهمة في حصيلة التقييم الأخلاقي العالمي في إطار مؤتمر الأمم المتّحدة في شأن تغيّر المناخ (COP30)، وهي مُبادرة نشأت تلبيةً لنداءٍ أطلقه كلُّ من الرّئيس البرازيلي، لويس لولا دا سيلفا، والأمين العامّ للأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريش، دعوًا فيه الإنسانيّة جمعاء إلى النّظر في سبب استمرارنا بالممارسات الضّارة على الرّغم من إدراكنا عواقبها الوخيمة. وقد طرح هذا الحوار رؤي إسلاميّة في معرض الإجابة على سؤال المُبادرة الجوهرِيّ وهو الآتي: أيّ إخفاقات أخلاقيّة تصرفنا عن التّصديّ للانهيّار المناخيّ، وأيّ أطر عمليّ أخلاقيّة قد تهدي مسار التّحوّل؟

أُسئلة مُبادرة التقييم الأخلاقي العالمي المُنطبقة على التّمويل الإسلاميّ

سألت مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي المجتمعات الدّينيّة، والشّعوب الأصليّة، والمجتمع المدنيّ أن تُسمي القيم والسلوكيات التي ينبغي تغييرها كي يُعدّ للعمل المُناخيّ النّجاح. وبالنّسبة إلى المُسلمين، كشف هذا السّؤال النّقاب عن تناقض أليم: فالتمويل الإسلاميّ يُدير أموالًا قدرها 6.7 تريليون دولار أمريكيّ، ويُسيّر عمليّاته على مبادئٍ تتطلّب توازنًا بيئيًا، بيدّ أنّه، في الوقت عينه، يُموّل الأنظمة الهدّامة نفسها التي تُموّلها المصارف العاديّة. ناقش حوارنا الأسباب التي جعلت المؤسسات التي أنشئت لتجسيد البدائل الأخلاقيّة تصبح، بدلًا من ذلك، جزءًا في تدمير الكوكب.

القدرات غير المُطلقة للتمويل الإسلاميّ كنظام اقتصاد أخلاقيّ

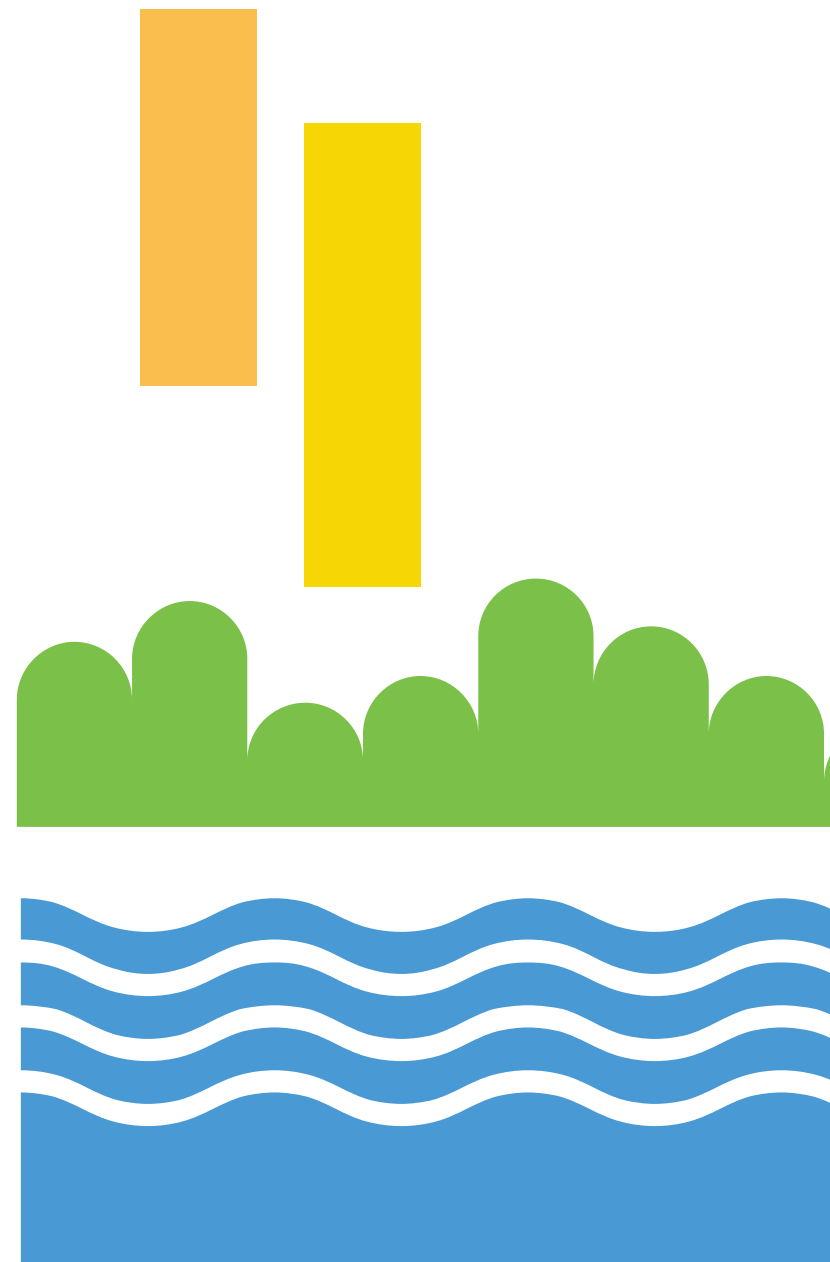
يأتي التمويل الإسلاميّ بإجاباتٍ ملموسة على أسئلة مُبادرة التقييم الأخلاقي العالمي الآيلة إلى العثور على قيم اقتصاديّة بديلة. فهو يقوم على مبادئٍ تقدّر على تحويل الاقتصاد العالميّ، ومنها تحريم الدّين والمضاربة، ووجوب إعادة توزيع الثروة بفضّل الزّكاة ومقدارها 2.5 في المئة من مُجمل الثروة السنويّة، بالإضافة إلى تقاسم المخاطر بدلًا من نقلها. وليست هذه المبادئ مُجرّد تفضيل دينيّ، بل هي آليات عمليّة تردّغ النموّ سريع الوتيرة الذي يفضي إلى الانهيّار المُناخيّ. ونظرًا إلى أنّ الدّول الإسلاميّة تُسيطر على نسبة 70 في المئة من مصادر الطّاقة العالميّة، يستطيع هذا القطاع أن يُثبت قدرة الاقتصاد على العمل من دون دوام توسّعه.

ثلاثة إخفاقات أخلاقية مانعة للتحوّل

- لبي حوارنا نداء مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي القاضية بإمعان النظر في العوائق الماثلة دون العمل الأخلاقي، فحدّد ثلاثة قيودٍ منهجيّة هي الآتي تعديدها:
- تبني عقيدة النّمو: تبنت المصارف الإسلاميّة فاعتقدت الرأسماليّة بأنّ النّمو المُطلق يُعادل التقدّم، فصارت تقيس النّجاح بالعوائد الفصليّة، مع أنّها تدرك أنّ هذا القياس ينتهك مبدأ الميزان الأساسي. ويُعدّ ذلك واحدًا من الإخفاقات الأخلاقيّة التي تسعى المبادرة إلى كشفها، أي: إدراك الحقّ وفعل الخير.
 - التّحكّم المالي الاستعماريّ: تصرف الدّول الإسلاميّة ما بين 40 و60 في المئة من شجمل موازاناتها في خدمة الدّيون المُستحقّة من الحقبة الاستعماريّة، في حين تتكبّد شعوبها آثارًا مُناخيّة لم تتسبّب أصلًا بها. وكُل مصرفٍ إسلاميٍّ مرهونٌ بمصارف مراسلة غربيّة تقدّر على إنهاء علاقاتها به في أيّ لحظة. وهذا خير تجسيدٍ للظلم البنيويّ الذي تُسلّط عليه المبادرة الضّوء، أي: الأنظمة الفارضة خياراتٍ ضارّة.
 - تجزئة المعرفة: يفتقر خبراء التّمويل الإسلاميّ المعرفة الكافية في العلوم المناخيّة، ولا يُلتم الناشطون البيئيّون بالآليّات الماليّة الإسلاميّة، أمّا الفقهاء الذين يُصدرون الفتاوى فلا يحيطون علمًا بالانهيار المناخيّ. ولعلّ الأخطر من ذلك كلّهُ، هي المفاهيم الخاطئة المتفشية التي تحول دون حشد الموارد المتوقّرة أساسًا، ولا يُدرك الأعمّ الأغلب من المُسلمين أنّ أدوات، مثل الرّكاة، تقدّر على تمويل الحماية البيئيّة.

الحلّ الطّيب: إطار عمل أخلاقيّ للتّمويل العالميّ

تلبيةً لنداء مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي الدّاعية إلى إيجاد قيم تحويليّة، طرح حوارنا مفهوم "الطّيب". ففي حين يتجنّب التّمويل المستدام الرّاهن الضّرر النّاجم من استخراج المّوارد من باطن الأرض، يقضي الطّيب بتوليد المنافع. ومعنى ذلك أنّ كلّ استثمار يجب أن يثبت قدرته على تحسين جودة حياة المجتمع والصّحة البيئيّة. وهذا ليس كلاًّ يُنظر بل يُطبّق. فالصّكوك الخضراء (أي السّنديات الإسلاميّة) التي ابتكرتها ماليزيا، شكّلت فاتحة التّمويل المناخيّ الأخلاقيّ. أمّا إندونيسيا، فقد حشدت 6.7 مليار دولار أمريكيّ لتمويل الطّاقة المُتجدّدة. وقد وضع الأردن برنامجًا لتمويل الطّاقة الشمسيّة من دون أيّ فوائد، ممّا يسرّ تحقيق الاستقلال في مجال الطّاقة بلا ديون. وهذه الأمثلة إنّما تُجيب على سؤال المبادرة عن شكل الاقتصاد الأخلاقيّ على أرض الواقع.



بدائل مُتكاملة لِلرأسماليَّة المرهونة بالنَّموِّ

تسعى مُبادرة التقييم الأخلاقي العالمي إلى بلورة نماذج اقتصاديَّة تراعي حدود الكوكب. والاقتصاد الإسلامي يُقدِّم بدائل مُثبتة ومُجربَّة، ومنها: تحريم الفائدة المُركَّبة الذي من شأنه أن يُجنِّب الوقوع في دوَّامات ديون يتطلَّب سدادها دوام التَّوسع بلا هوادة؛ ووجوب توزيع الثروة عبر الزَّكاة الذي يحدُّ من الظلم بالإضافة إلى اعتماد الأوقاف التي تحمي الموارد الأساسيَّة من المُضاربة. فعلى مرَّ قرونٍ طوالٍ، صانت هذه الآليَّات حضاريَّات مزدهرة كثيرة ولم تستلزم نموًّا مُطرَّدًا في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ.

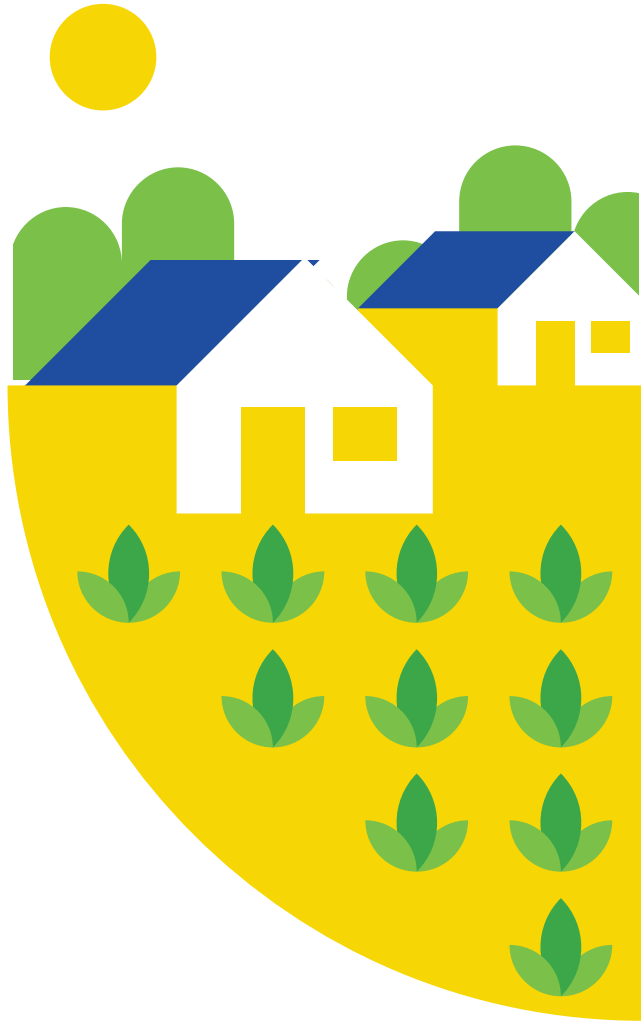
سبعة نداءات أخلاقيَّة مُوجَّهة لمؤتمر الأمم المُتحدة الثلاثين في شأن تغيُّر المناخ (COP30)

- 1- إدراج التَّمويل الإسلاميِّ في الحوكمة المناخية، بقدرٍ مُتناسبٍ وجمِّع المُسلمين المُتضرِّرين من تغيُّر المناخ والبالغ عددهم 1.8 مليار نسمة.
- 2- إلغاء الديون الاستعماريَّة التي تُرغم الدَّول على الاختيار بين إرضاء الدَّائنين وحماية المناخ.
- 3- رفع القيود الأمنيَّة الماثلة دون التَّمويل المناخيِّ الإسلاميِّ.
- 4- اعتماد معايير "الطيب" من أجل تمويلٍ نافع بدلاً من التَّمويل الأقلَّ ضررًا.
- 5- دعم بدائل للأموال المُحصَّلة من الديون التي تسفرُّ نموًّا غير مستدام.
- 6- تطبيق أطر عمل الانتقال الإسلاميِّ وحماية المجموعات الأشدَّ ضعفاً.
- 7- إيجاد منسَّعة تعاونٍ مُخصَّصة للقطاع المُجرأ والبالغ قدره 6.7 تريليون دولار أمريكيِّ.

الخيارُ السَّانح أمام مؤتمر الأمم المُتحدة الثلاثين في شأن المناخ (COP30)

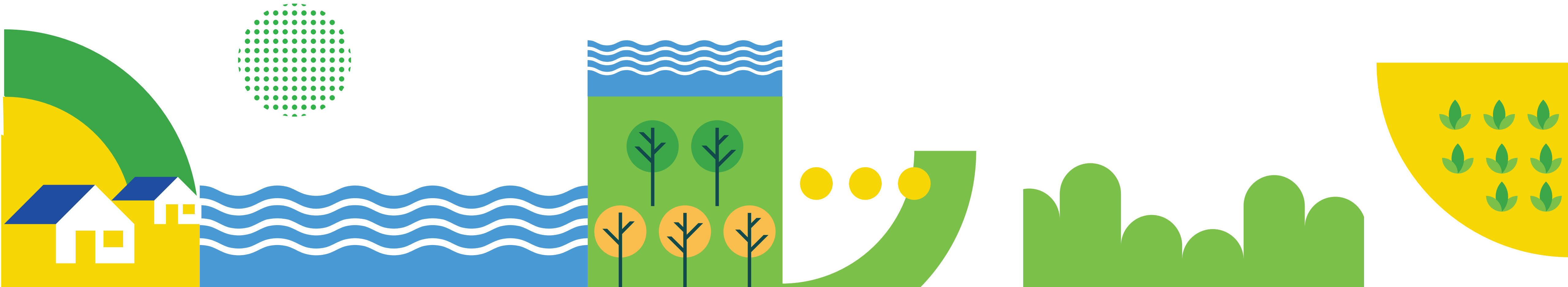
كان من شأن المراجعة الأخلاقيَّة التي أطلقها الرِّئيس البرازيليِّ وتمثلت في مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي أن أوجدت فُرصةً لا سابق لها، تسنَّح بالتَّعرف من كثبٍ على نماذج اقتصاديَّة مُحقَّقة لا يتطلَّب سيرُّ أعمالها تدميرَ كوكب الأرض، ومنها مثلاً التَّمويل الإسلاميِّ.

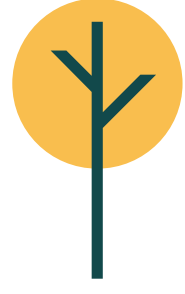
أما السُّؤال الذي يطرح نفسه فهو هل سيُطلق المؤتمر هذه البدائل أم يتركها مُقيَّدة؟ فالحلول قائمة. والموارد تنتظرُ حشد الأموال. والمجموعات جاهزةٌ حاضرة. والسَّاعة تتطلَّب تفعيل الاقتصاد الأخلاقيِّ المعمول به على نطاقٍ شاسعٍ، وإلا، فإنَّ الشلل الأخلاقيِّ سيمنعُ عنَّا الدَّواء الذي نحنُ أحوُّج ما نكونُ إليه.





أمة، مفردة دالة على الجماعة أو الموطن، لكنّها، في السّنة الإسلاميّة، حمالة مدلولاتٍ أعمق وأبعد. فهي لا تدلّ على مجتمعات المسلمين الذين ينتشرون في أصقاع العالم ويجمعهم الدّين، بل تدلّ أيضًا على مفهوم الجماعة الأخلاقيّة التي تسمو فوق اعتبارات الحدود أو العرق أو الطّبقة الاجتماعيّة. فالأمة، في كُنُها، تعني المسؤوليّة المشتركة، أي طائفة من النّاس يمّن يروون أنفسهم مُكلّفين رعاية بعضهم بعضًا ورعاية الخلائق كلّها، وكأنّهم، جميعًا، أعضاء في جسدٍ واحد. الأمة هي رؤية تقوّم على الانتماء المتجدّر في الرّحمة والعدل والتّضامن، وبها، يكونُ حُسن حال كلّ من الإنسان الأرض مُرتبطٌ بحُسن حال الكلّ. وفي هذا المنطق، لا تهتمُّ الأمة بالجغرافيا أو بالإثنيّة قدر اهتمامها بأصرة القيم الحيّة وبالهدف الذي يوحد القلوب والمجتمعات والخلائق في العالم أجمع.





تحالف أمة لأجل الأرض



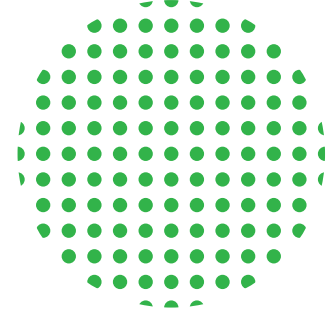
تحلّ، في صلب تعبئتنا المجتمعيّة، "أمة لأجل الأرض"، وهي تحالفٌ مناخيّ رائدٌ مُستمدٌ من معتقدٍ دينيٍّ، أطلقته منظمّة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحثافؤها في العام 2020. وسرعان ما كبر هذا التحالف حتّى صار اليوم يضمّ 55 حليفاً و39 منظمّة و16 مؤثراً ومؤثّرة، من أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشماليّة وباكستان، فأوجد، بذلك، حركةً مناخيّة عالمية وإسلاميّة خالصة.

ويثبت توسّع التحالف وأثره الجليان قوّة العمل المناخيّ المُلتزم دينيًّا. فعلى مرّ السّنوات الخمس الفائتة، وصل تحالف أمة لأجل الأرض عبر الانترنت إلى أكثر من 78.3 مليون شابٍ وشابّة من المُسلمين المُقيمين في المُدن، وأسقغ أصوات 44.2 مُسلم، شُبانًا وشابّاتٍ، وجذب 450 ألف زائر وزائرة إلى الموقع الإلكترونيّ، فأثمر ذلك مُبادرةً أكثر من 36 ألف فردٍ إلى اتّخاذ أكثر من 200 ألف خطوةٍ ساهمت في الإجهار بحملة أمة لأجل الأرض على مواقع التّواصل الاجتماعيّ وفي ميادين أبعَد حدودًا. وليست هذه الأعداد مُجرّد إحصاءاتٍ جامدة، إنّما هي الدليل على تبدّل جذريّ في تعامل المجتمعات المُسلمة مع المسائل المناخيّة.

وتبيّن مبادرات التحالف الأبرز كيفيّة تطبيق القيم البيئيّة الإسلاميّة تطبيقًا عمليًّا. فقد قامت مُبادرة "المساجد الخضراء" بإجراء تعديلٍ تحديثيّ على المساجد كي تستوعب الألواح الشمسيّة. وساعد الدليل الأخضر للحجّ والعمرة الحجاج على خفيض الأثر البيئيّ خلال أعظم تجعّع بشريّ يشهده العالم كلّ عامّ. وكان من شأن حملة التّمويل الإسلاميّ المُستدام أن وقّقت بين مبادئ التّمويل الإسلاميّ وأهداف الاستدامة العالميّة. وجمعت مخيّمات العدالة المناخيّة شُبابًا مُسلمين ناشطين في العمل المناخيّ من 20 دولة، فتلقّوا معًا تدريبًا مُكثّفًا وأقاموا شبكات تعارفيّ واسعة. أمّا جولة سفينة "معًا للعدالة المناخيّة" فيسّرت لقاء أبناء السّواحل المُحدق بها خطر ارتفاع مُستوى سطح البحر مع مُناصري العمل المناخيّ.

وتجسّد هذه المبادرات جوهر قيم الخلافة والحكمة والتّوازن الإسلاميّة، وهي تثبت أنّ العمل البيئيّ ينبثق تلقائيًّا من المبادئ الإيمانيّة. ويتميّز تحالف "أمة لأجل الأرض" بشبكة شراكاتٍ مُتنوّعة تضمّ منظمّاتٍ بيئيّة تعمل عند تقاطع المُعتقد الدينيّ وعلم البيئة، ومجموعات إنسانيّة ومؤسّسات أكاديميّة ومنظمّات شبابيّة، ممّا يضمّن تولّي الجيل النّاشئ زمام القيادة.

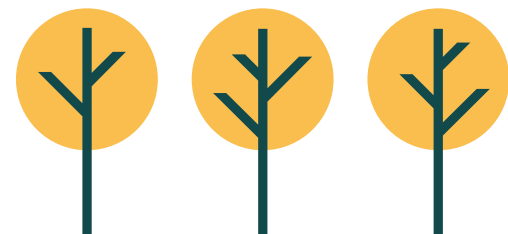
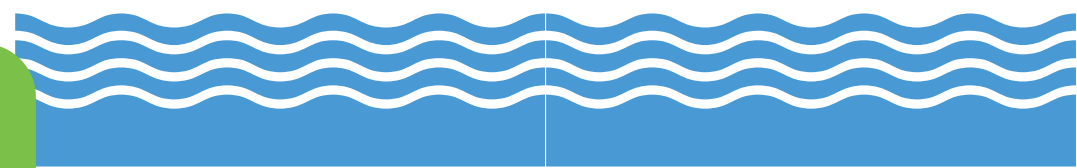




مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي: إطار عمل للمراجعة الأخلاقية

تشكل مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي تحولاً جذرياً في مقاربة البشرية لمسألة الحوكمة المناخية. فهذه المبادرة التي كان قد أطلقها الرئيس البرازيلي، لويس لولا دا سيلفا، والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، تحضيراً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغير المناخ (COP30)، ترقى على التقييمات التقنية المعنيّة بالأهداف المتعلقة بالانبعاثات وبالحدود القصوى لدرجات الحرارة، وتتطرق ملياً إلى مسائل أعمق تخصّ المسؤولية الأخلاقية والخيار الحضاري.

تتميز مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي عن سائر التقييمات المناخية التقليدية التي تقتصر على قياس ما أنجز، فهي تسأل عن سبب مواصلتنا القيام بما نحن عليه على الرغم من إدراكنا عواقبه الوخيمة. وتوجّهت هذه المبادرة إلى القادة الدينيين والشعوب الأصلية والشباب والعلماء وأصحاب الأعمال والنساء والنشطين وصنّاع القرار من القارات الست بدعوة إلى إمعان التفكير في القيم والسلوكيات والمسؤوليات التي ينبغي تغييرها كي تصبح الالتزامات المناخية حقيقة قائمة. وقد تلقف تحالف أمة لأجل الأرض هذه الدعوة باهتمام بالغ وبادر سريعاً إلى تلبيةها. فالإسلام يقدم واحداً من أكثر أطر العمل شمولية في شأن التوازن البيئي الذي جاء في مفهوم الميزان، بيد أنّ المؤسسات المالية الإسلامية التي تُدير مبالغ طائلة تصل إلى تريليونات الدولارات، تُموّل الأنظمة نفسها التي تُدحر المجتمعات المسلمة. وهذا تناقض فاجح يتطلب فحصاً دقيقاً.



الأسئلة التي وجّهت مسار حوارنا

- امتنالاً لمقتضى مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي، تمحوّر حوارنا ذاتي التنظيم حول أربع أسئلة جوهرية هي التالية:
- 1- لم تُبقي الدّول والمؤسّسات الإسلاميّة الغنيّة والمتمنّعة بالقوّة ووفرة الموارد على النّماذج الاقتصاديّة التي تُلحق الضّرر بالمجتمعات الأشدّ ضعفاً وتنتهك مبدأ الميزان؟
 - 2- لم تتجاهلّ المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة المسيطرة على 6.7 تريليون دولار أمريكيّ ما يُخبرنا به العلم وحكمتنا عن الأزمة الفناخيّة، على الرّغم من تأكيد القرآن على طلب العلم والحقيقة؟
 - 3- كيف أوجد الإرث الاستعماريّ والأنظمة الاقتصاديّة المفروضة عنوّة، عوائق بُنيويّة تمنع الدّول ذات الأغليّة المسلمة من خوض مسار التحوّل العادل، وكيف يستطيع التّمويل الإسلاميّ فضّ حلقات الارتهان هذه؟
 - 4- كيف يقدر التّمويل الإسلاميّ على إنجاز التّحوّل من خدمة القلّة الثريّة إلى تبنيّ مقاربة "الطيب" التي تحمي أغليّة المسلمين الذين يُقاسون تداعيات الانهيار الفناخيّ وهم لا دخل لهم في تسبّبه؟



الميزان: عهدٌ من أجل الأرض

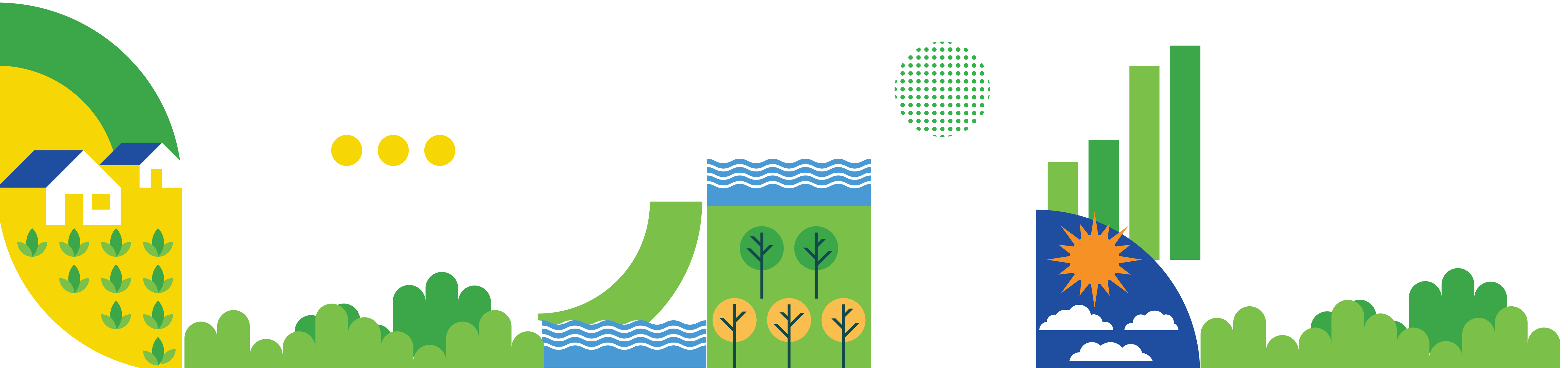
إطار عمل لسياسة بيئية مُسلمة

"الميزان، عهدٌ من أجل الأرض" هو إطار عمليّ إسلاميّ شامل خاصّ بالحماية البيئية، يُعالج الأزمات البيئية المُعاصرة على نحوٍ مُستمدٍّ من المبادئ القرآنيّة والسنة النبويّة. وقد جعلت هذه المبادرة العالميّة فقهاءً مسلمين ومؤسّسات إسلاميّة يُشاركون من كَثِبٍ في بلورة استجابةٍ مُوحّدة لتغيّر المناخ والتّدهور البيئيّ، ممّا أوجد قاعدته راسخة في الدّين تبني على أساسها الدّول ذات الأغليّة المسلمة سياساتها البيئية.

الموجب البيئي الإسلامي

ليست الخلافة البيئية في الإسلام موضوعًا عرضيًا بل هي من الثوابت الكامنة في صلب ممارساته. ويستقي هذا العهد من القرآن الكريم مفهوم الميزان الذي يحكم جميع الخلاق بدءًا من مجاري الأفلاك حتى النظم البيئية. فيقول الله تعالى في مُحكم كتابه: "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (السورة 3: الآية 104) وتعدّ هذه الآية الأركان الثلاثة التي يقوم عليها الميزان وهي: الحُصُّ على الخير العام، والنهي عن المنكر، والاعتدال في العمل. وقد أرسى الرسول محمّد (صلى الله عليه وسلم) المبادئ الأساسية التي طوّرت فأصبحت أخلاقيات بيئية شاملة، بدءًا من تحريم الإسراف في الماء حتى عند الوضوء على نهر جارٍ، وصولًا إلى إقامة الحمى وتقديم الأوقاف من أجل المحافظة على البيئة. ولا تُعدّ هذه الممارسات مجرد ممارسات شخصية بل أطر عمل مؤسسية في شأن الحوكمة البيئية. والميزان إنّما يترجم هذه المبادئ البيئية الإسلامية الصالحة في كل زمان إلى أطر عمل قابلة للتطبيق على التحديات المعاصرة. ويُمكن الميزان النظر في مفاهيم الخلافة والأمانة والتوحيد المُستفاد من السُنّة، وفي قدرتها على التصدي لغير المناخ ونضوب الموارد. أمّا ترجمة الميزان إلى اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والأردية والفارسية والسواحلية فتبيّن أثره الآخذ في التوسّع عبر المجتمعات المسلمة في شتى أنحاء العالم.

ونحن نحثّ الدول ذات الأغلبية المسلمة على تبني "الميزان: عهد من أجل الأرض" رسميًا وعلى اتّخاذها قاعدة أخلاقية لتبني على أساسها سياساتها الوطنية.



القسم الأول: عقيدة النمو غير المُستدام مُقابل الميزان

في البداية، قدّم الإسلام للبشريّة رؤيةً اقتصاديةً متكاملة ومتمحورة حول الميزان الذي يحكم الوجود بكُلّيته. ودائمًا ما تُشدّد الآيات القرآنيّة المُتعلّقة بالاقتصاد على الحدود والتوزيع والتوازن أكثر من ذكرها التّجميع والتّوسيع. فالربّ لم يُحرّم لأنّه ممارسة جائرة في الإقراض وحسب، بل حرّم أيضًا للقول إنّ النمو سريع الوتيرة ينتهك النظام الطّبيعيّ الذي وضعه الله عزّ وجلّ. أمّا الزّكاة فلم تُفرض صدقةً طوعيّةً بل فُرِضت لتكون إعادة توزيع للثروة بغية ضمان تسيير الموارد بدلًا من تجميعها. وقد حثّ الإسلام على التّجارة، على أن تجري ضمن حدودٍ أخلاقيّة وأن تصون التماسك الاجتماعيّ والسّلامة البيئيّة في آنٍ معًا.

برز التّمويل الإسلاميّ في القرن العشرين، وقد جاء بوعده قلب الموازين القائمة آنذاك: إذ تعهّد بتجسيد المبادئ الآنف تعديدها في الممارسة المُعاصرة، وبإيجاد أنظمةٍ اقتصادية قائمة على الميزان بدلًا من المُضاربة، وعلى المنفعة العامّة بدلًا من الاكتناز الفرديّ. واليوم، يُدير التّمويل الإسلاميّ زهاء 6.7 تريليون دولار أمريكيّ، وهو، بذلك، يملك حصّةً تُحوّله تصويب مسار الاقتصاد العالميّ نحو العدل والاستدامة. بيد أنّ قدرته التّحويليّة هذه تقطّع أسيرة عقيدةٍ ثنافيّ كلّ ما يُمثله التّمويل الإسلاميّ. وقد عبّر أحد المشاركين في الحوار عن ذلك قائلًا: "الأموال، كما نعهد لها اليوم، أشبه بالجرثومة التي تفتك بخلق الله سبحانه وتعالى" وهذه الجرثومة، بحسب التّحليل التّاريخيّ الذي أجره المُستمع الأساسيّ لحوارنا، إنّما بدأ تفشيها في العام 1694 عند إنشاء "بنك إنكلترا" الذي قاستس عملية دّر الأموال من العدم، والاقتراض المقرون برسوم ماليّة. فهذه الأموال المُختلقة، أي "النسخة من النسخة من النسخة"، على حدّ توصيف مشارك آخر، تؤوّل إلى نموّ مطرد يصبّ في خدمة الدّين المُتسارع الوتيرة، فيعضّي تاليًا الحفاظ على التّوازن البيئيّ ضمن الأنظمة التّقديّة الرّاهنة.

وليست المأساة تكمنُ في إخفاق التّمويل الإسلاميّ في الإتيان بحلولٍ عالميّة لوضع مناخنا المُخلّج، بل في اضطرار المؤسّسات التي أنشئت ليطرح بدائل أخلاقيّة على أن تعمل ضمن أنظمةٍ تُناقض كلّ مبدأ من المبادئ الإسلاميّة. فقد وجب على هذه المؤسّسات أن تتنافس بتّباع مقاييس الرّأسماليّة، وأن تسعى جاهدةً، في الوقت نفسه، إلى التّمسك بالقيم الإسلاميّة. وقد أُرغقت على تبنيّ عقيدة النّمو وهي تُدرك، تمام الإدراك، أنّ العقيدة هذه تنتهك مبدأ الميزان. ولا يُعدّ ذلك خيانةً سابقة الإصرار والتصميم، بل انقيادًا منهجيًّا لا بدّ للتّمويل الإسلاميّ أن ينعثق منه حتّى أداء هدفه الأسمى.

ثلاثة قيود حدّدها المشاركون في الحوار

سقى المشاركون ثلاث قيودٍ تحول دون أداء التمويل الإسلامي هدفه، وهي الآتي تعديدها:

• **السّجن القياسي:** تضطرّ المصارف الإسلامية لاعتماد مؤشرات الأداء الرأسمالية كي تبقى قائمة. ويجب عليها أن تتنافس في العوائد، ونموّ الأصول، والحصة من السوق بدلاً من تنافسها في تحسين حال المجتمع أو إعادة الاستصلاح البيئي. وبحسب المشاركين، فإنّ المقاييس الحالية تُقيّم سلوك المصارف، وتجعلها مؤسّسات "خاضعة لمصارفها المراسلة".

• **قصور معرفة عند الفقهاء:** غالبًا ما يكون الفقهاء المُفتون قاصرين عن الإلمام بالتّدايعات المنهجية النّاجمة من التمويل الحديث. فيصتّون تركيزهم على تنفيذ العقود، ويغفلون أنّ هذه العقود نفسها تخدم الاكتناز اللّانهائي. وقد شدّد المشاركون على الحاجة إلى "إعادة إحياء الاجتهاد البيئي الإسلامي على نحوٍ عصريٍّ وواقعيٍّ"

• **التّجزئ العلمي:** يتعلّم الطلاب تعديل أطر العمل الرأسمالية بدلاً من أن يتفقّوها بالاقتصاد الإسلامي باعتباره بديلاً وافياً. وقد صرّح المشاركون أنّ "التّربية الإسلامية قلّما تذكر المسائل البيئية" وطالبوا "بإدراج العلوم المناخية والبيئية في صلب استراتيجيات المؤسّسات الإسلامية".

ثورة في الاجتهاد توقّدت نارها

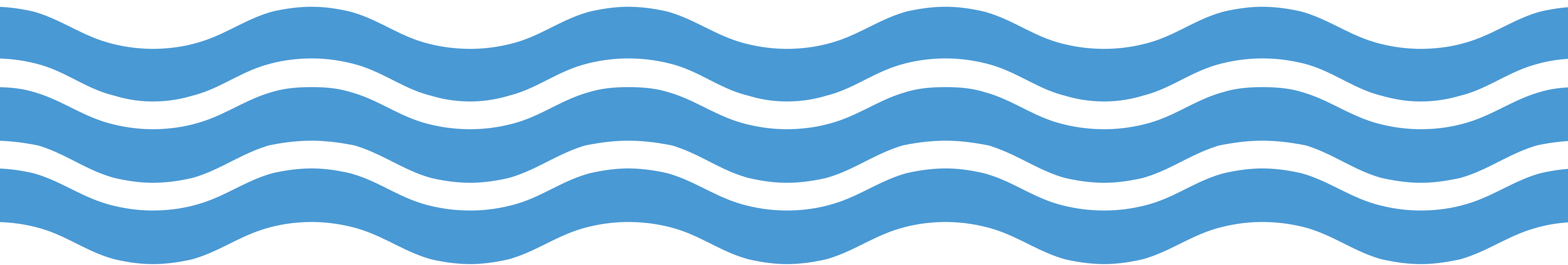
برهن التمويل الإسلامي قدرته على سرعة التطور كلّما استدعت الأدلّة تحوّلًا ما. ولعلّ خير دليل على هذه القدرة هي سابقة تحريم التّبغ: فما إن حسم إجماعٌ علميٌّ ضررَ التّبغ الذي يُسبّب 8 مليون حالة وفاة سنويًا، نجحت المؤسّسات الإسلامية في إقصاء قطاعاتٍ بأكملها، وأثبتت أنّ الثورة القائمة على المبادئ مُمكنة حقًا. واليوم، يُشكّل الفحم فرصةً أوضح بعدّ تسنخ للتمويل الإسلامي تولّي زمام القيادة. فالفحم يساهم في تلوث الهواء المُتسبّب بوفاة 6.7 مليون شخص سنويًا، ويشكّل 41 في المئة من انبعاثات الكربون الأحفوري، وهو، بذلك، إنّما ينافي كلّ مبدأ من المبادئ الإسلامي. وفي هذا الصّد، تتوقّر أدوات فقهية هي: قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" (أي عدم إلحاق الأذى لا بالنفس ولا بالآخرين)، ومقاصد الشريعة (التي تحفظ النفس والبيئة) والقياس (أي قياس سابقة التّبغ على الوقود الأحفوري) وأطر عمل الضّروة والتّدجّ بُغية إدارة مسارات الانتقال العادل.





”لدينا مجالس شرعية في بعض المصارف تُجيزُ
تدمير كُُلِّ ما بُعِثت الشريعة لحفظه في الأرض.“

عن الامتثال التّقنيّ المُنافي للهدف الأساسيّ المعلق على
الاقتصاد الأخلاقيّ في الإسلام.



القسم الثاني: هيكل استخراج الموارد في الاستعمار الكربوني

ليس الاستعمار الكربوني ظاهرةً مُستجدّة بل هو شكلٌ مُطوّر من استخراج الموارد من باطن الأرض، والمرحلة الأخيرة من خمسة قرونٍ من الاستغلال المنهجي. فالقوى نفسها التي استعمرت أراضي المسلمين عسكريًا، واستخرجت مواردهم، وفرضت أنظمةً سياسيةً عليهم، ها هي اليوم تستعمر أراضيهم عبر الدّين وتستخرج كنوزهم عبر الآليات الماليّة، وتفرض عليهم هياكل اقتصاديّة تُديم ارتهانهم لها وتُعجّل الانهيار المناخي.

حين رحلت القوى المُستعمِرة عن الدّول ذات الغالبية المُسلمة في مُنتصف القرن العشرين، لم تُخلّف فيها حدودًا تعسفيّة وفتنًا إثنيّة وحسب، بل أنشأت "مؤسّسات شتّى، كان أهمّها المصارف المركزيّة التي كان من شأن قدرتها على توليد الأموال من العدم أن أبقت على هذا النّمودج بفضل الدّين" وقد خلق ذلك، ما أسماه المُشاركون في الحوار، "الجل الشريّ الذي يشدّ وثاق كلّ دولةٍ ناشئة بقوّة استعماريّة راجلة، وتاليًا بالنظام العالميّ دائم التطوّر"

ويسري الاستعمار الكربوني اليوم عبر آلياتٍ مُنمّقة تُديم أعمال استخراج الموارد من باطن الأرض وتدّعي، في الوقت نفسه، التّصدّي للتغيّر المناخ. فالقوى الصّناعيّة التي ملأت سابقًا الجوّ بالانبعاثات الضّارة حين كانت تتطوّر وتزدهر، هي نفسها اليوم تحظر على غيرها خوض المسار نفسه. ولعلّ الأشدّ مكرًا من ذلك، هو جني تلك القوى الأرباح من الأزمة نفسها التي سبّبها عبر إنشاء أسواقٍ كربونيّة تُسلّغ الجوّ، وعبر إصدار السّنديات الخضراء التي تُحافظ على بُنى الدّيون في حين أنّها تدّعي الفضيلة، كما عبر التّمويل المناخيّ الذي يأتي على شكل قرضٍ أكثر منه جبرٍ ضرر، وهو ما من شأنه أن يزيد الارتهان ويُبقي في الوقت نفسه على أعمال استخراج الموارد.

وقد جاء التّمويل الإسلاميّ تحديداً كي يكسر أغلال الاستغلال هذا، ويُقدّم للمجتمعات بدائل أخلاقيّة تقوم على تقاسم المخاطر لا على الدّين، وعلى القيم الحقّة لا على المُضاربة، وعلى المنفعة المُتبادلة لا على استخراج الموارد. فالتمويل الإسلاميّ، بفضل إدارته 6.7 تريليون دولار أمريكيّ، وامتلاكه صناديق ثروة سياديّة مُتحكّمة بتريليونات إضافيّة من الدولارات، كما بفضل دوله السبعة والخمسين المؤلّفة لمنظمة التعاون الإسلاميّ والمُسيطرة على 70 في المئة من موارد الطّاقة العالميّة، إنّما يملك الموارد الكفيلة بتحويل الاقتصاد العالميّ. ومع ذلك كلّ، فإنّه يبقى أسير البنى الاستعماريّة نفسها التي يسعى إلى التحرّر منها.

ثلاث آليات استعماريّة حدّدها المُشاركون في الحوار

• **إسار الدّين:** تنفق الدّول الإسلاميّة ما بين 40 إلى 60 في المئة من موازنتها على خدمة الدّيون الاستعماريّة. فعلى سبيل المثال، تُخصّص باكستان 10 مليار دولار أمريكيّ سنويًّا لدائنيها، في حين أنّ 33 مليون نسمة من شعبها يعانون من الفيضانات الجارفة. وعلى حدّ تعبير المشاركين، "فإنّ إصلاحات كُُلّ من صندوق النّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ البنيويّة تُخصّص الخدمات العامّة وتُخلّ بتوازن الأسواق"

• **الاستعمار الجويّ:** لقد استنزفت القوى الصّناعيّة المشاعات الجويّة، وها هي اليوم تجني الأرباح من الأسواق الكربونيّة والسّنديات الخضراء وتحافظ على بُنى الدّين. في المقابل، يستطيع التمويل الإسلاميّ تقديم بدائل حقّة تأخذ شكل صكوك خضراء أو أوقاف بيئيّة أو زكاةٍ تُموّل التّكيّف المناخيّ، واجبًا لا تصدّقًا.

• **الارتهان المصرفيّ:** كُُلّ مصرفٍ إسلاميٍّ مرهون بمصارف مراسلة غربيّة. وفي هذا الصّدد قال أحد المشاركين: "نحن خاضعون تمامًا لمصارفنا المراسلة، وثنصهرون في النّظام الماليّ الدّوليّ" ومن شأن هذا الارتهان أن يؤوّل إلى تمويل المصارف الإسلاميّة المشاريع الهدّامة نفسها التي تُموّلها المصارف العاديّة.

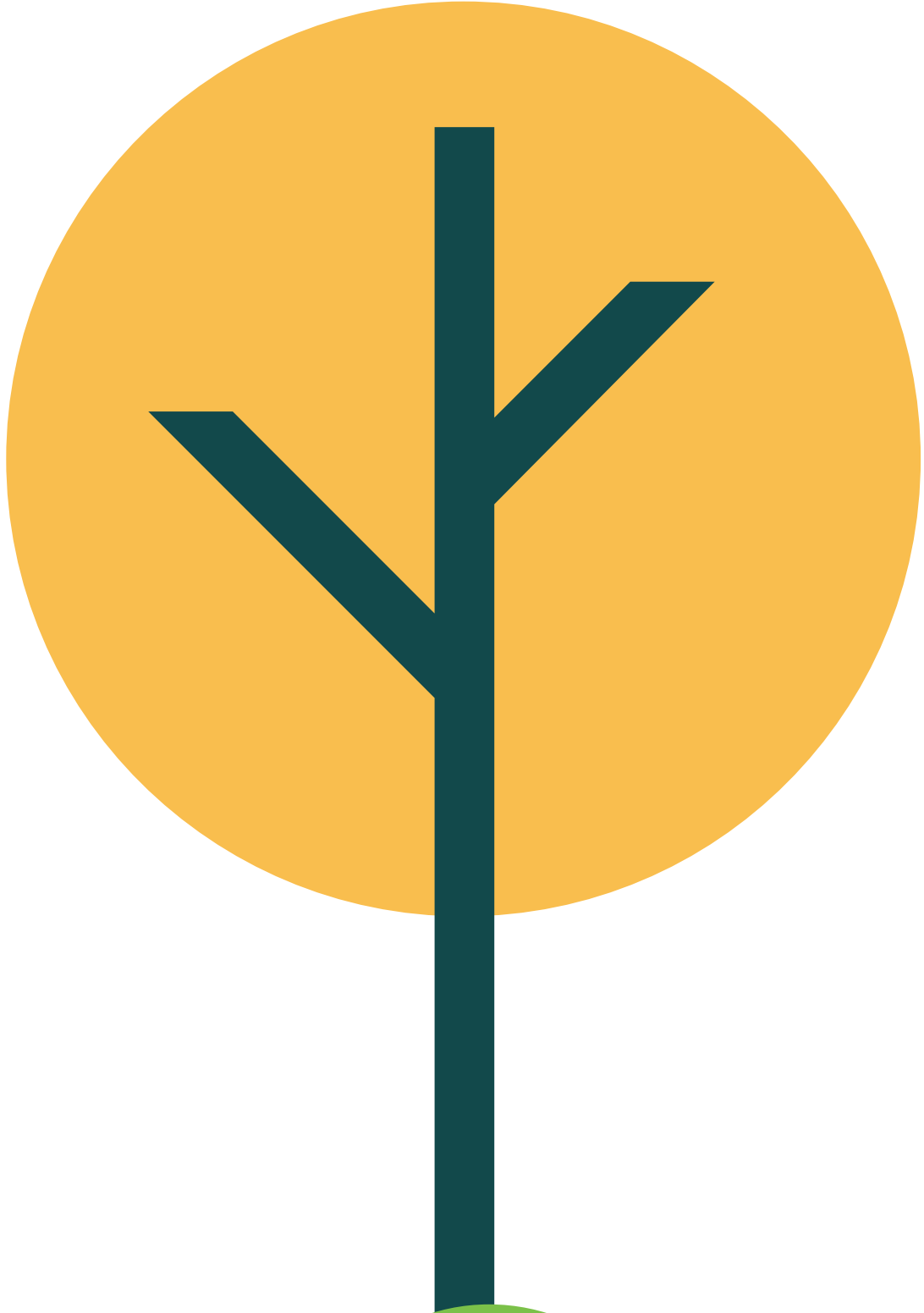
أثر مُكافحة الإرهاب في التّمويل المناخيّ

أمعن النّظام الأمنيّ الذي تلا أحداث 9 أيلول/ سبتمبر في فرض آليات سيطرة الاستعمار الكربونيّ. وقد كشف المشاركون في الحوار أنّ التّدابير التي يُدّعي أنّها تحمي المسلمين، تمنعهم، في الواقع، من توقي الانهيار المناخيّ، وذلك من خلال:

• **بثّ الخوف:** "فلا يزال يُنظر إلى التّمويل الإسلاميّ بخوفٍ وخشية، إلى حدّ يصل إلى الحرمان من الخدمات المصرفيّة، لذا يمتنع الأفراد عن التّبرّع لقضايا إسلاميّة خوفًا من إغلاق حساباتهم المصرفيّة، أكانت حسابات شخصيّة أم حسابات منظمات"

• **العرقلة المنهجيّة:** تتعرّض حسابات الجمعيات الخيريّة للإغلاق. فالمنظمات البيئيّة التي تحمل أسماء إسلاميّة لا تستطيع الاستفادة من الخدمات المصرفيّة. ويعضى على المجتمعات تمويل الموارد المُتجدّدة أو مشاريع التّكيّف المناخيّ.

• **استيلاء النّخب:** تحدّث المشاركون عن أنّ القوى الاستعماريّة "خلّقت وراءها أفرادًا وثيقي الارتباط بها وهم الأكثر ثراءً في هذه الدّول" وهذه النّخب "تطبّق الشروط الإسلاميّة تطبيقًا انتقائيًّا على مواطنين مُحدّدين، وتستغلّ الأعراف الاقتصاديّة في مواضع أُخرى من أجل جني الأرباح"



**"نعلمُ درجة الحرارة التي يحترقُ الكوكب
عندَ بلوغها، لكننا نجهلُ الآيات التي
تأمرنا بالتوقف عن إضرار النار."**

عن تجزئة المعرفة بين العلوم والدين

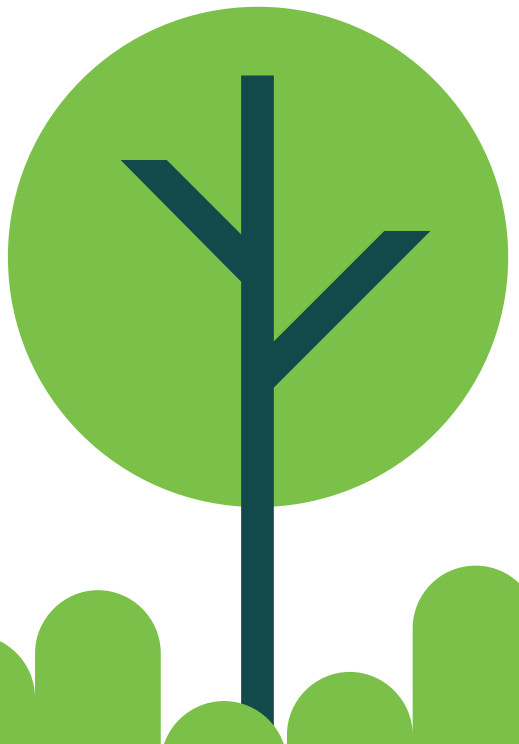
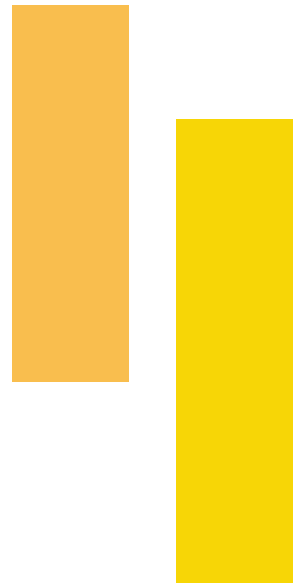
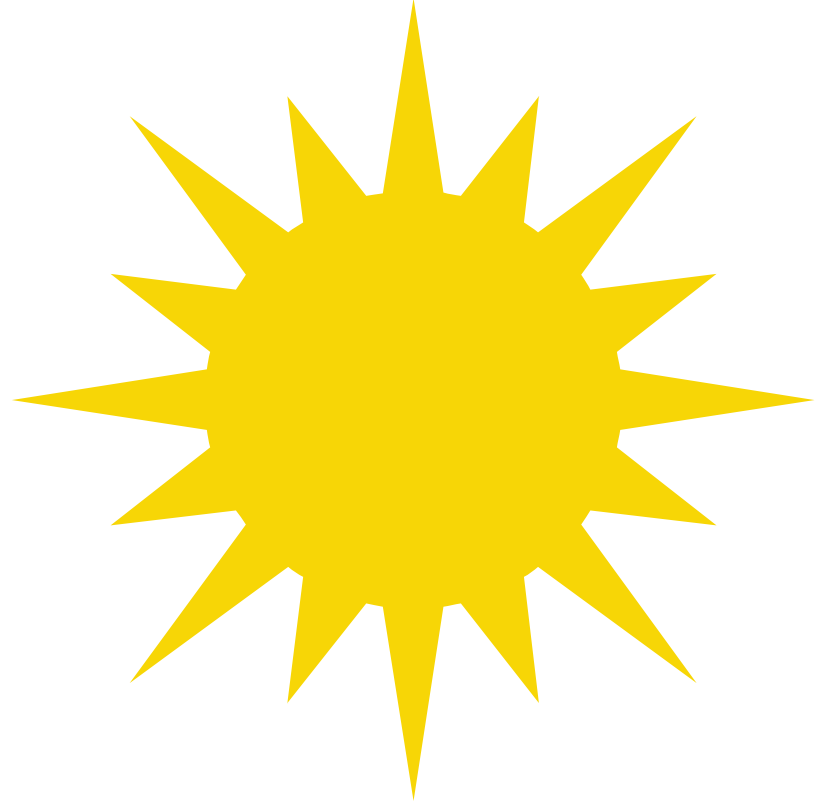


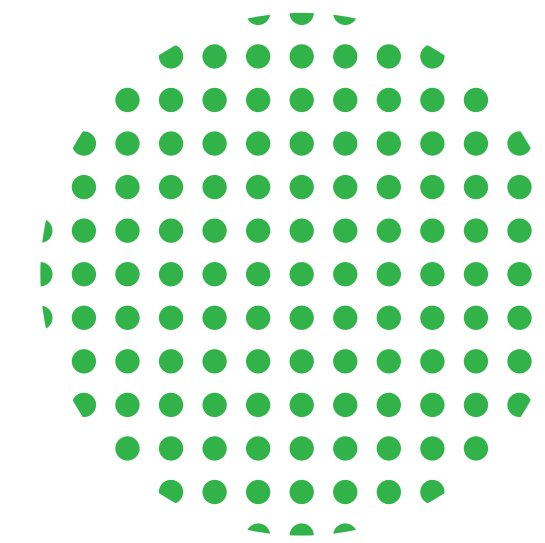
القسم الثالث: تجزئة المعرفة، آية للسيطرة

المعرفة قوّة، والقوّة تبقى قائمة ما دام الجهل مُتحكّمًا به. ففي القرآن الكريم، أكثر من 750 آية تأمر المؤمنين بطلب العلم، والتّفكّر بآيات الخلق والعمل بالحقّ. وقد كان الفقهاء المسلمون أوّل من ابتكر الأسلوب العلميّ. فالمجتمعات المُسلمة حافظت على الفكر الإنسانيّ وارتقت به فيما كانت أوروبا تغرق في الظلمات. وكان من شأن سنّة التّعلم التّكامليّ هذه، التي فيها يُعزّز الوحي والعقل، والإيمان والتّجربيّة، والرّوحانيّة والعلم، أحدهما الآخر، وأن ولّدت حضارات قادّت العالم في تطوّره الماديّ وارتقائه الرّوحيّ على حدّ سواء.

ومع ذلك، أبرز حواژنا تجزيًا مُقنّهًا يُعيق الجمع بين المعارف اللّازمة من أجل تحقيق التّحوّل. وليس هذا هفوة وقعت سهوًا بل فضلًا مُحكّم الضّبط يخدم من يجنون الأرباح من التّرتيبات القائمة حاليًا. فخبراء التّمويل الإسلاميّ لا يفقهون شيئًا من العلوم المناخيّة. والنّاشطون في المجال البيئيّ لا يميّزون أدوات التّمويل التّقليديّة عن تلك الإسلاميّة. أمّا الفقهاء فيصدرون الفتاوى في شأن منتجات مُعقّدة على الرّغم من جهلهم دورها في هدم الحضارة.

ولعلّ أكثر ما يثير العجب هو المفاهيم الخاطئة السّائدة حول الأدوات الإسلاميّة الرّامية إلى التّصديّ للانهيار المُناخيّ. فالموارد القادرة على حشد مئات مليارات الدّولارات تبقى مُجمّدة لأنّ المجتمعات تجهلُ كيفيّة إعمالها. والآليّات التي حقت النّظم البيئيّة قرونًا طوآلا تقبّع طبيّ النّسيان، في حين أنّ المجتمعات تقاسي آثارًا كانت تستطيع تلافئها. فهذا التّجزئ المُتعمّد إنّما يضمن ألاّ يُبلور أحدُ الفهم الكامل اللّازم لُحجابه الأنظمة التي تهدم الدّين والمستقبل في آن معًا.





• جسور معرفية حدّدها المشاركون في الحوار

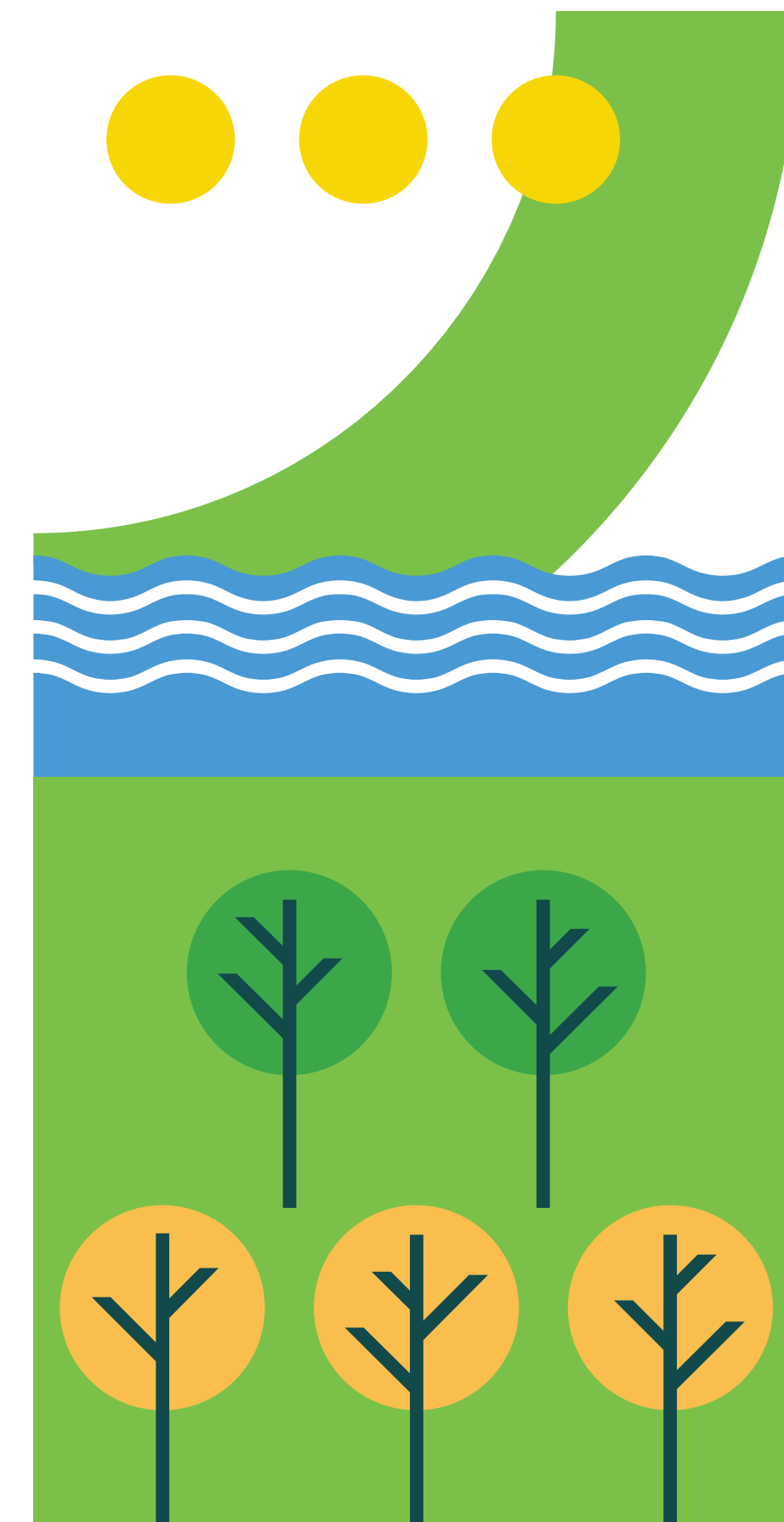
• **التكامل المهني:** يفتقر خبراء التمويل الإسلامي معرفةً في العلوم المناخية. والناشطون البيئيون لا يفهمون آليات التمويل الإسلامي. والفقهاء لا يُحيطون علماً بالانهايار البيئي. لذا، من شأن إقامة جسور عبر برامج التدريب والحوار عابر القطاعات أن تُولّد تحالفًا قويًا.

• **وضوح المفهوم:** أوضح المشاركون الإندونيسيون أنّ: "عددًا لا يُستهان به من المسلمين يظنون أنّه لا يجوز دفع الزكاة لدعم أنشطة بيئية" فمن شأن تصويب هذا المفهوم الخاطيء وحده أن يحشد مليارات الدولارات. والأمر سيّان بالنسبة إلى الوقف والصدقة الجارية.

• **لتورة التعليمية:** طالب المشاركون بأن "تدرج التربية البيئية الإسلامية في المناهج التعليمية وتوضع برامج لتدريب الأطراف المعنية على الجمع بين الدين والعدالة البيئية والمسؤولية الاجتماعية"

إشراك الشباب أولوية

إنّ القطيعة بين الأجيال تُحتم وقوع أزمة في المستقبل. فالشباب المسلمون يعتبرون الحركة البيئية "قضية المثرفين" المنقطعة تمام الانقطاع عن كفاحاتهم، ولا يرون أنّ عائلاتهم، في باكستان وبنغلادش والصومال، تواجه كارثة مناخية. فهذه الرؤية التي تُرسّخها أنظمة تربوية تفصل الدين عن العلوم البيئية، إنّما تحول دون الإقرار بأنّ العمل المناخي هو واجب مفروض على المجتمعات المسلمة من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد شدّد المشاركون على الحاجة الملحة إلى "إقامة طاقات توعية في الجوامع وفي المراكز المجتمعية كما إلى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة ضغطٍ على المؤسسات لتغيير الوضع الراهن"



القسم الرابع: من مراعاة الحلال إلى التحوّل إلى الطّيب

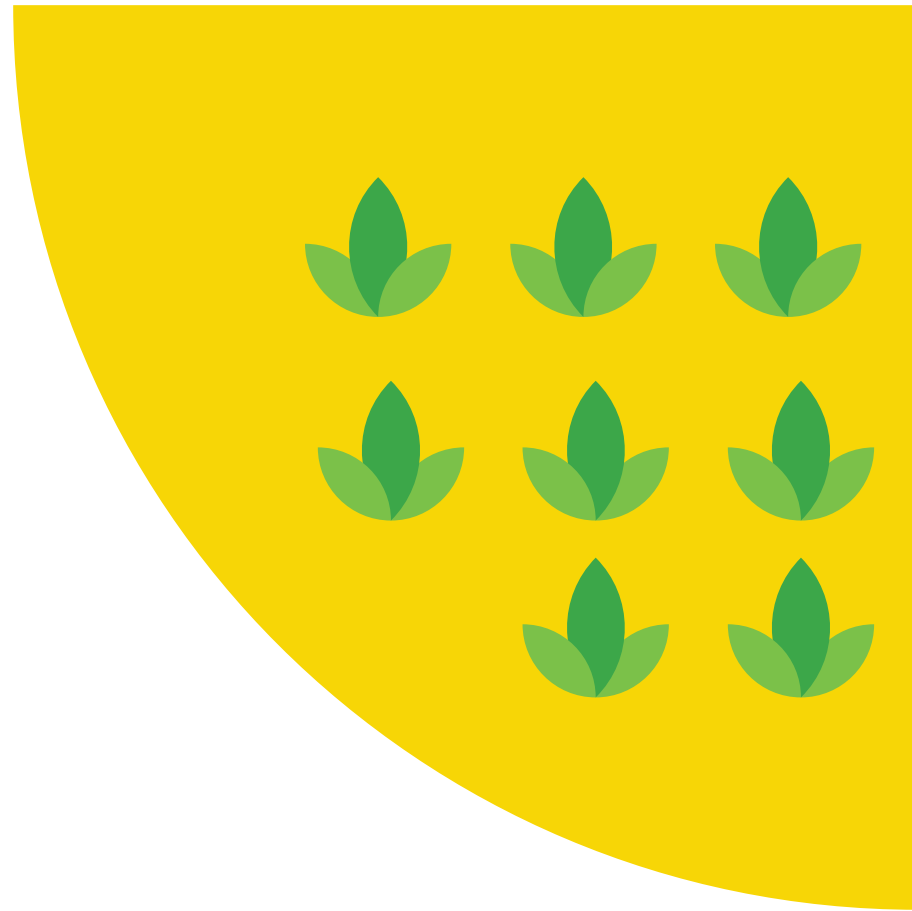


التّحوّل من تجنّب الضّرر إلى توليد النّفع

يسري التّمويل الإسلاميّ الحاليّ على أسس محدودةٍ في أصلها ومفادها أنّ تجنّب المُحرّمات المعلومات هو ممارسة أخلاقيّة. ويكتفي هذا الفحص السّلبّي بطرح السّؤال التّالي: "ما المُحرّم؟" فيتجنّب الكحول ولحم الخنزير والميسر والفائدة المُتعارف عليها، ويفضي إلى تمويل المصارف الإسلاميّة المشاريع الهدّامة نفسها التي تُموّلها المصارف العاديّة، وإن بوثائق مُختلفة. فمعامل الفحم تحظى بإجازةٍ شرعيّة على الرّغم من تسبّبها بوفاة الملايين من الأشخاص. وشركات الوقود الأحفوريّ تستفيد من الرّأس المال الإسلاميّ على الرّغم من تسبّبها بالانهايار المناخيّ. ومصانع الأسلحة تنال حصّة من التّمويل الإسلاميّ إن امتنعت عن تصنيع الأسلحة التّوويّة.

انبثق من حوارنا مفهوم الطّيب إطارًا أساسيًا قادرًا على تحويل التّمويل الإسلاميّ ومعه الاقصاد العالميّ أيضًا. ففي حين يسأل الحلال "ما الجائر؟"، يسأل الطّيب "هل يولّد ذلك منفعةً خالصة؟" وفي القرآن الكريم، دائمًا ما يرد ذكر "الحلال الطّيب" متلازمين، ممّا يعني أنّ الاقتصار على مراعاة الحلال من دون توليد أثر نافع لا يستوفي الشّروط الإلهيّة. وليس ذلك فُجُرد تمايز دلاليّ بل نموذجًا أساسيًا عن التّحوّل من تجنّب الضّرر إلى توليد الخير.

ولعلّ خير مثال يوضّح ذلك جليًا هو ما جاء على لسان أحد المشاركين الذي قال: "قد تأتي بدجاج حلال من مزارع تُلحق ضررًا جسيمًا بالبيئة. فهذا ليس طيبًا." وهذا المبدأ، إن طُبّق تطبيقًا مُحكّمًا، يقدر على إقصاء جميع القطاعات الضّارة وعلى طلب الاستثمار في إعادة الاستصلاح البيئيّ، وإعادة إحياء النّظم البيئيّة والعدالة. والتّمويل الإسلاميّ الذي يُدير 6.7 تريليون دولار أمريكيّ، إن طُبّق مبادئ "الطّيب"، إنّما يقدر على توجيه أموال طائلة نحو الحلول بدلًا من الإبقاء على المشاكل وتنميتها دينيًا.



ثلاثة أبعادٍ للطَّيب حدَّدها المشاركون

1- الثُّورة الأدائيَّة: لا بدُّ أن يقيس "مقياس الكفاءة وفق مؤشَّرات الأداء الرئيِّسة" المنفعة المُجمعيَّة لا الأرباح. "ويجبُ تحديد المستفيدين أصحاب الحقِّ والتركيز عليهم" والمقصودُ بهؤلاء هم المجتمعات الأشدَّ ضعفاً. هذا ولا بدُّ من "إضافة قيمة معنويَّة أسمى من تقديم المال"

2- التَّحوُّل المنهجيُّ: لا يسأل الطَّيب "هل هذا العقد يقومُ على بُنى صحيحة؟" بل يسأل "هل يُعيد هذا إقامة الميزان؟" وفي هذا الصَّدد، شدَّد المشاركون على ضرورة "الحفاظ على الأثر الإيجابيِّ أكان اجتماعيًّا أم بيئيًّا أم أخلاقيًّا" على طول سلسلة القيمة.

3- التَّنفيذ المجتمعيُّ: "لا بدُّ من تطبيق مبادرات التَّمويل على المستوى المحليِّ تطبيقًا مقرونًا بعمليَّة مُحكمة لحفظ السَّجلات والمراقبة" ذلك أنَّ تمويل الطَّيب يتدقَّق من المجتمعات فصعودًا لا من رأس المال فنزولًا.

إرساء أسس تصنيف الطَّيب

ظُرحت توصيَّة بالغة الأهميَّة تقضي بوضع، ما أسماه أحد المُشاركين، "أسس تصنيف الطَّيب، أي قائمة تحسُّم ما هو طيب وما ليس طيبًا" ويعني ذلك تحديد معايير إيجابيّة، وتصنيفاتٍ مُتدرّجة وأطر عمل قياسيَّة ومساراتٍ تنفيذيَّة.

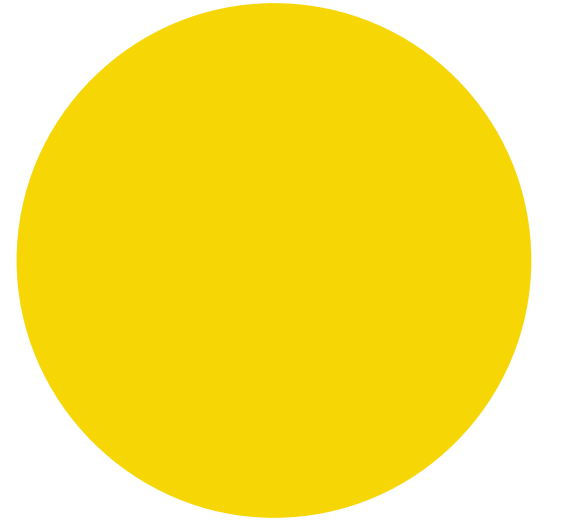
نجاحاتٌ تُثبتُ قابليَّة التَّنفيذ

1- ماليزيا: ابتكرت ماليزيا أوّل صكوكٍ خضراء في العالم، وها هي اليوم تدمج الاستدامة في كامل تمويلها الإسلاميِّ.

2- إندونيسيا: يُرهن برنامج الصَّكوك الخضراء البالغ قدره 6.7 مليار دولارٍ أمريكيٍّ أنَّ حشد رأس مالٍ وافيًّا أمرٌ مُمكن.

3- الأردن: أقرَّ الأردن "صناديق التَّعويض" للمزارعين المُتضرِّرين من التَّداعيات المناخيَّة، وسرت مُقترحات تقضي بتمويل الأشخاص الأكثر تضرُّرًا من التَّغيُّر المناخيِّ تمويلًا متناهي الصَّغر، عبر منحهم قروضًا خضراء بلا فوائد

4- باكستان: أصدرت باكستان صكوكًا خضراء وأقرَّت، في الوقت نفسه، بوجوب إنهاء توسيع العمل بالفحم، وهو ما يُشير إلى انطلاق مسار الانتقال.



القسم الخامس: بدائل الاقتصاد الأخلاقي المستقاة من السنة الإسلامية

التمويل الإسلامي مُهندس اقتصاد ما بعد الرأسمالية

تزرخ السنة الإسلامية بمُخططاتٍ لأنظمةٍ اقتصاديةٍ تخدم الإنسانية ضمن الحدود الكوكبية. وليست هذه المُخططات مُجرّد تعديل يُدخل إلى الرأسمالية أو تقويم أخلاقي يُزيل الاستغلال، بل هي هندسة مغايرة تمامًا تركز على قيمة حقة لا على ديون مُخلقة، وعلى توزيع مُتوازن لا على تجميعٍ سائبٍ، وعلى الإقرار بالحدود لا على افتراض النمو المُطلق.

فالنظام النقدي العالمي القائم حاليًا، الذي بموجبه تولّد المصارف المركزية النقود من العدم ثم تُقرضها بفوائد متفاوتة، إنما يستدعي نموًا مُطرّدًا يقدر على خدمة تنامي الدّين سريع الوتيرة. فكلُّ دولار مُتداول هو عبارة عن التزام يتطلّب مزيدًا من استخراج الموارد. وكلُّ قرضٍ يحتاج إلى توسيع اقتصاديٍّ يفوق، في قدره، أصل الدّين. وكلُّ استثمارٍ يطمع في عوائد تتكاثر بلا حدودٍ على كوكبٍ محدود. فهذه المُعادلة الرّياضية المُستعصية تُحتم وقوع الدّمار البيئيّ تمامًا كما تُحتم الجاذبية سحب الأجسام نحو الأرض.

في المُقابل، تُسيّر الاقتصاد الإسلاميّ أسسٌ مُختلفة تمامًا. فتحرّم الرّبا يلجم تنامي الدّين سريع الوتيرة الذي يفرض نموًا غير مُستدام. والزّكاة تضمن تسيير الثروة بدلًا من تجميعها، وتضع حدودًا طبيعيةً للظلم. والوقف يُنشئ أصولًا مُجتمعيةً دائمة بعيدةً من مضاربة السّوق، ويجعل الموارد الأساسيّ في مأمنٍ من دورة الازدهار والكساد. أمّا التّكافل فيوزع المخاطر لتحمّلها جماعةً بدلًا من تحمّلها فرادى من أجل جني الأرباح، ويضمن بذلك ألا يتحمّل فردٌ وحده وزرًا لا يُطاق.

ولطالما صانت هذه المبادئ الحضارات الإسلامية على مرّ آلاف السنين، فبيّنت التجارة من المغرب إلى ماليزيا، وأثمرت منافع عاقمة من قرطبة إلى القاهرة، وحافظت على التّلاحم الاجتماعيّ، فيما كانت الإقطاعية الأوروبية تحتضّر لتلد الرأسمالية. في المُقابل، استطاعت الإمبراطورية العثمانية، في ذروتها، أن تُدير أعمالًا تجاريةً دوليةً مُتقدّمة من دون أيّ فوائد مُركّبة. وظلّ طريق الحرير ناشطًا لعقودٍ طوال من دون اللّجوء إلى نقودٍ يُولدها الدّين. ولم تكن تلك الأنظمة أنظمةً بدائيةً بل اقتصاداتٍ شديدة التّعقيد لبّت حاجات البشر ضمن الحدود الطبيعيّة.

وبناءً على ذلك، فإنّ التكنولوجيا الحديثة، مقرونةً بالمبادئ الأساسية الأزلية، تقدّر على استحداث أنظمة اقتصادية أكثر تطورًا من الرأسمالية الحالية، وتحفظ، في الوقت نفسه، النفس بدلًا من أن تُدقّرها. فعلى سبيل المثال، قد تُحوّل تقنية سلسلة الكتل توزيع الزكاة توزيعًا شفافًا. ويمكن أن تُدير المنصات الرقمية أصول الأوقاف العالمية. وتستطيع العقود الذكية أن تُؤتمت عملية مراعاة الشريعة. أمّا موارد الطاقة المُتجددة فتستطيع أن تدعم العملات بقدرة إنتاجية حقيقية. إذًا، الأدوات قائمة، لكنّ إرادة توظيفها غائبة.

ثلاثة مسارات تحرّر حدّدها المشاركون في الحوار

1- ثورة القيمة الحقة: اقترح مشاركون كثر استحداث "عملة مدعومة بالذهب مُخصّصة للعالم الإسلامي" فالعملة التي تحمل قيمة فعلية يستحيل توليدها على نحو غير محدود. وتستطيع أنظمة الذهب الرقمي وسلسلة الكتل أن تستحدث أنظمة فطورة تحافظ على القيمة الحقة.

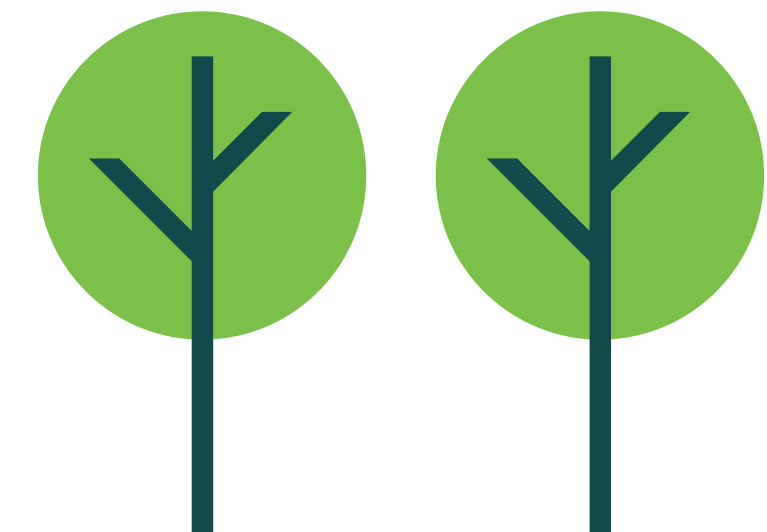
2- التعاون المباشر: "نحن في حاجة إلى أن ننشئ نظامنا الخاص" المُستقل عن المصارف الغربية. ومن شأن إقامة صلات التّواصل المُباشرة بين جاكارتا وكاراتشي، وبين القاهرة وكوالا لامبور، أن تحفّظ القيمة التي تُستخرج حاليًا عبر الأسواق المالية في كل من لندن ونيويورك.

3- الثروة المجتمعية: تجب إعادة إحياء ثقافة الوقف من أجل حماية النظام البيئي. ولا بدّ من إدراك أنّ الزكاة تقدر على حشد مئات الملايين من الدولارات. أمّا التكافل، فيعني توفير الحماية المُتبادلة من دون ترك الأشدّ ضعفًا.

الإسلام الضامن

حين سأل المشاركون عمّا يردع الأنظمة البديلة عن إنتاج الإخفاقات الرّاهنة نفسها، طرخوا فكرة نيّرة وهي أنّ "الإسلام هو الضامن" ولا يعني ذلك الاكتفاء بمراعاة الشريعة مراعاةً سطحية أو تضمين المؤسسات الرأسمالية مجالس شرعية، بل يعني إعادة هيكلة جذرية تقوم على مبادئ مُشغّلة مُختلفة.

فحين يُملي الميزان، لا النّم، القرارات، يستعصي الاكتناز المُفرط. وحين يُفرض تسيير الثروة عبر الزكاة بدلًا من تجميعها عبر الفائدة، يُحدّ الظلم طبيعيًا. وحين تحكّم الخلافة، لا الملكية، الموارد، ينتفي الاستغلال. وحين يُقاس النّجاح بعدد المجتمعات المخدومة، بدلًا من العوائد المُحقّقة، يتغيّر الهدف كليًا.



القسم السادس: سبع نداءات أخلاقية موجّهة لمؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغيير المناخ

1- الإقرار بالتمويل الإسلامي شريكاً أساسياً في بلورة الحلول المناخية، لا إضافة هامشية.

ربغ البشر الذين يعتنقون الإسلام ديناً، ويديرون تريليونات من الدولارات في الأصول المالية، ويسيطرون على 70 في المئة من موارد الطاقة العالمية، يستحقون، وجوباً، الإقرار بهم عنصرًا أساسياً في إيجاد الحلول المناخية. ويعني ذلك:

▪ منح الشعوب المسلمة تمثيلاً رسمياً في جميع محافل الحوكمة في شأن التمويل المناخي، على أن يكون التمثيل متناسباً وعددهم ومدى هاشاشتهم المناخية؛

▪ إدراج آليات التمويل الإسلامية (أي الصّكوك والأوقاف والزّكاة) في ضلب هيكل التمويل المناخي العالمي؛

▪ الإقرار بأن الاقتصاد الإسلامي يُقدّم بدائل منهجية عن الرّأسمالية المرهونة بالنّموّ، لا مُجرّد منتجات مُعدّلة.

ينبغي بمؤتمر الأمم المتحدة بنسخته الثلاثين في شأن تغيير المناخ ألا يقتصر على الدّمج الشكلي للتمويل الإسلامي، وأن يُقرّ بأن تحويل التمويل الإسلامي من قُدرة مغلولة إلى قوّة تحريرية أمرٌ ضروريٌّ للإتيان باستجابةٍ مُناخيةٍ عالميّة.

2- معالجة الفضيحة الأخلاقية وهي إرغام ضحايا تغيير المناخ على خدمة الديون الاستعمارية

تعجزُ الدّول الإسلاميّة على التّوفيق بين خدمة الديون الاستعماريّة غير المشروعة من جهة ودرء آثار تغيير المناخ عن شعوبها من جهةٍ أخرى. فمثل باكستان التي تصرف 10 مليار دولار سنويّاً على خدمة الدّين فيما يتعرّض 33 مليون نسمة من شعوبها لفيضانات جارفة، هو كارثة أخلاقية محض. لذا، على المؤتمر:

▪ أن يُقرّ بأن هذه الدّيون التي فُرِضت بالعنف وأبقيت بالإكراه، عديمةُ الشّرعيّة الأخلاقية؛

▪ أن يدعم إلغاء ديون الحقبة الاستعمارية وديون التّكليف الهيكليّ (لا إعادة هيكلتها) فوراً؛

▪ أن يُقرّ بإلغاء الدّين شكلاً من أشكال العدالة المناخية، لا حسنةً يُتفضّل بها.

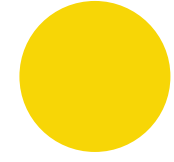
ويجيّب ذلك على سؤال مبادرة التقييم الأخلاقي العالمي حول سبب استمرار الممارسات الضّارة: فالدّول تُجبر على الاختيار ما بين الوفاء بالتزامات غير مشروعة، وحماية شعوبها.

3- وقف التذرع بتسليح "مُكافحة الإرهاب" لإجباط العمل المناخي

- إنّ الجهاز الأمنيّ الذي يفترضُ به أن يحمي المُسلمين يمنعهم من حماية أنفسهم من الانهيار المناخي. لذا، على مؤتمر الأمم المتّحدة الثلاثين في شأن تغيّر المناخ:
- أن يُقرّ أنّ التّهديد بالحرمان من الخدمات المصرفيّة والتّشدد في الرّقابة الحائليّين دون التّمويل المناخيّ الإسلاميّ يُشكّلان عرقلّةً مُمنهجة؛
 - أن يُزيل المنظّمات الإسلاميّة البيئيّة من القوائم الخاضعة للمراقبة؛
 - أن يمنح الحماية للمؤسّسات الإسلاميّة التي تسحب استثماراتها في الوقود الأحفوريّ؛
 - أن يؤمّن سبلاً بديلة للاستفادة من الخدمات المصرفيّة تُخصّص للمنظّمات التي تتعرّض لأعمال انتقاميّة.
- ومن شأن ذلك أن يتصدّى لسبب عدم اقتدار المجتمعات العليمة بالحلّ على تنفيذهم: فالخوف من التّدمير الماليّ يردّعها عن العمل.

4- إرساء أُسس تصنيف الطّيب لتكون معيارًا عالميًا للتمويل النّافع

- إنّ الارتقاء من فحص السّليبيّة (أي الاكتفاء بتجنّب الضّرر) إلى الإتيان بالإيجابيّة (أي توليد النّفع) عبر مبادئ "الطّيب" يُقدّم إطار عمليّ ثوريّ للتمويل بأشكاله كافّة. لذا، على مؤتمر الأمم المتّحدة الثلاثين لتغيّر المناخ:
- أن يدعم بلورة أُسس تصنيف شاملة للطّيب تُحدّد ما يُولدُ نفعًا خالصًا؛
 - أن يدرج معايير الطّيب في أطر العمل الماليّة المستدامة العالميّة؛
 - أن يقرّ بأنّ استيفاء المعايير التّقنيّة من دون توليد أثر نافع يُعدّ إخفاقًا أخلاقيًا؛
 - أن يُموّل بناء قدرات المؤسّسات التي تنتقل من معايير الحلال إلى معايير الطّيب.
- ومن شأن ذلك أن يُعالج سبب إبقاء التّمويل الحاليّ، مُدعي الاستدامة، على إلحاق الضّرر وإدامته: فهو يفتقر أطر العمل الكفيلة بتقييم النّفع الحقيقيّ.



5- إفساح المجال أمام هيكل مالي بديل قائم على القيمة الحقة

يعجز التمويل الإسلامي عن أداء هدفه، ما دام ضمن أنظمة قائمة على توليد أموالٍ مُختلفة وعلى الفوائد المركبة. لذا، على مؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغير المناخ:

- أن يُوَازر الدول الإسلامية في طرح عملياتٍ مدعومة بالذهب أو مُستندة إلى السلع؛
 - أن يُقرّ بهذا الهيكل المالي شكلاً من أشكال دحر الاستعمار المشروعة، لا اعتباره تطرفاً مالياً؛
 - أن يُقدّم المساعدة التّقنيّة لشبكات الدفع البديلة؛
 - أن يدرأ عن الدول السّاعية إلى التّحوّل النقدي مخاطر الانتقام.
- من شأن ذلك أن يتصدّى للسبب الجذريّ الذي حدّده حوارنا وهو أنّ المال المنبثق من الدّين يؤول إلى نموّ يُطيح بالتوازن الكوكبيّ.

6- تفويض الانتقال العادل باتّباع المبادئ الإسلاميّة

- يُشكّل إطار العمل الرّامي إلى سحب الاستثمارات من الفحم، والموضوع بفضل الاجتهاد الإسلاميّ، مُخطّطاً أوّلياً للتّحوّل الأشمل. لذا، على مؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغير المناخ:
- أن يتبنّى "الضرورة" إطار عملٍ لإدارة مسارات الانتقال حيثُ التّغير الفوريّ يُسبب أضراراً أبلغ وأعظم؛
 - أن يطبّق "التدرّج" تطبيقاً يضمن حماية العُقال ومُساندة المجتمع؛
 - أن يعتمد المبادئ الإسلاميّة القاضية بتقاسم المخاطر بدلاً من اعتماد التّأمين الفرديّ الذي يتخلّى عن الأشدّ ضعفاً؛
 - أن يضمن تلقّي الدول الإسلاميّة المعتمدة على النفط الدّعم اللازم لتحويل اقتصادها، بدلاً من إنزال العقاب عليها.
- ومن شأن ذلك أن يُعالج السبب الذي يُصوّر التّحوّل مُستحيلاً: وهو انعدام أطر العمل التي تضمن ألاّ يتخلّى عن أحدٍ أبداً.

7- إطلاق "الجدول الواحد" من أجل تنسيق شؤون التمويل المُناخيّ الإسلاميّ

- أثبتت الشريفة التمويل الإسلاميّ عن توظيف كامل قدراته. لذا، يجب على مؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغير المناخ أن يدعم:
- إنشاء منصّة مُوحّدة تُحوّل الحكومات والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة والفقهاء والمجتمعات التنسيق في ما بينها؛
 - تحطيم الحواجز التي تعزل خبراء التمويل الإسلاميّ وعلماء المناخ والفقهاء بعضهم عن بعض؛
 - تدريب 10 آلاف خبيرٍ من أجل الجمع بين المعرفة الدّينيّة والعلوم المُناخيّة.



الخاتمة: ساعة الحسم



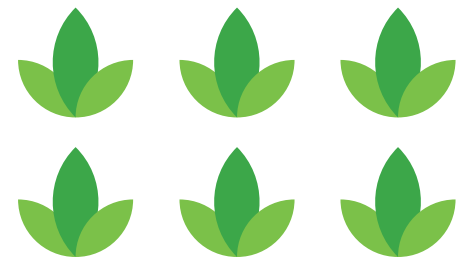
سألت فبادرة التقييم الأخلاقي العالمي عن سبب إبقاء البشر على أنماط تهدم كوكبنا على الرغم من علمهم بعواقبها الوخيمة. وفي ما يخص التمويل الإسلامي الذي يُدير 6.7 تريليون دولارٍ بينما يعاني المسلمون تداعيات الانهيار الفئاعي، كشف حوارنا مسألة واضحة وأليمة: فالمؤسسات التي أنشئت من أجل تطبيق الميزان، اعتمدت بدلاً منه عقيدة النمو والتبعية للقوى الاستعمارية نفسيهما اللتين كان يفترض بها أن تتحرر منها.

ومع ذلك، لا يزال التحوّل ممكناً. فالتمويل الإسلامي يركز بأطر عمل شاملة، منها الميزان والآليات المثبتة مثل الضكوك الخضراء في ماليزيا وبرنامج الطاقة المتجددة البالغ قدره 6.7 مليار في إندونيسيا، ويحظى بتأييد متزايد بين صفوف الممارسين، ومفاده أنّ استيفاء المعايير التقنية المقرون بالتسبب بالأذى ينافي كلّ ما جاء به الإسلام.

اليوم، يُعدّ مؤتمر الأمم المتحدة الثلاثين في شأن تغيير المناخ المُزمع عقده في مدينة بليم، لحظة التقاء تاريخية. فالتقييم الأخلاقي الذي أطلقه الرئيس البرازيلي أفسح المجال أمام طرح أسئلة جوهرية. وربع البشر الذين يعتنقون الإسلام يقدرون لا على الإتيان ببدائل عن رأس المال فحسب، بل على طرح بدائل متكاملة عن الاقتصاد المرهون بالنمو. وحين سئل أحد المشاركين عما يردع الأنظمة البديلة عن إعادة إنتاج الإخفاقات الرأهنة نفسها، أجاب: "الإسلام هو الضامن" لأن الاقتصاد الإسلامي يسيّر على مبادئ مختلفة تقضي بتقديم الميزان على النمو، وإبدال التجميع بالتوزيع، وضبط الموارد بالخلافة لا بالملكية.

والخيار واضح جلي. يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تحسم قرارها فيما أن يكون المؤتمر لحظة تحوّل وإما أن يكون تكملة تواطؤ. ويجب على المندوبين في المؤتمر أن يتخذوا قراراً إما بأن يُقرّوا بالتمويل الإسلامي شريكاً أساسياً يمتلك بدائل مثبتة، وإما أن يتركوا هذه الحلول أسيرة أنظمة هدامة.

اللحظة الآن تستدعي تفعيل الحلول القائمة أساساً في شئنا التي لا تنتظر سوى الشجاعة والتعاون اللّازمين لتطبيقها. فيما أن يؤدي التمويل الإسلامي هدفه القاضي بإعادة إقامة الميزان وإما أن نواجه جميعنا عواقب الشلل الأخلاقي الوخيمة.





المراجع الأساسيّة

تقرير "التمويل الإسلامي والطاقة المتجدّدة" ومجموعة الأدوات التعليميّة – وهما ثمرة تضافر جهود كُّل من غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كونها جزءًا من تحالف أمة لأجل الأرض، ومبادرة التمويل الأخلاقيّ العالميّة.
[/HTTPS://UMMAH4EARTH.ORG/AR/ISLAMIC-FINANCE-REPORT-PETITION](https://ummah4earth.org/ar/islamic-finance-report-petition)

الميزان – عهدٌ من أجل الأرض هو إعادة صياغة للمبادئ التي تحكم الحفاظ على الطّبيعة على نحو يتصدّى للتحديات الرّاهنة.
[/HTTPS://WWW.ALMIZAN.EARTH](https://www.almizan.earth)

شكرٌ وتقدير

نتوجّه بالشّكر والامتنان لجميع المساهمين في هذا الحوار والمُترجمين الفوريّين، ومنهم التّالية أسماءؤهم: أحمد الحجيري وأنس ظواهري، وداليا أبو العينين، وديدين سيفرودين، وهناء البنا، وحسّان غزالي، وحسين عماد وحسنى أحمد، وجنى راشد، وكامران شيزاد، وكارل دي وينتر، ومادلين أرنأوط، وناديا منهاس، ونهاد عوّاد، وبيا بومنصور، ورحمة شوفيانا، وريان سي تين فين، وسلمان سروار، وطارق العليمي، وفيرونيشي غاريفالو، ووسيم حاج يوسف، وغيرهم من المشاركين الذين ساهموا بأفكارهم النّيرة في حوار استخلاص الحصيلة الأخلاقيّة العالميّة هذا. ونخصّ بالشّكر مُستمعنا الأساسيّ الحاجّ فضلون خالد، مؤسس المؤسّسة الإسلاميّة للنّظم والعلوم البيئيّة، الذي أغنى حوارنا بحكمته الواسعة ورؤيته التّاريخيّة.